مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٠٦**

الأربعاء، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد بهاتيا
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد جينغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/336)

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/342)

02-31387 (A)
0231387

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لصاحب السعادة السيد أولي بيتر كولبي، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، على العمل الذي اضطلع به بصفته رئيساً لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. وإنني على يقين من أني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير كولبي ولوفده بأكمله على ما أبداه الرئيس من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/2002/336)

رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة (S/2002/342)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وإسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا وشيلي وعمان وكوبا والكويت وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وناميبيا واليابان واليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس، وشغل الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد كوشينسكي (أوكرانيا) والسيد أحمد (باكستان) والسيد فونسيكا (البرازيل) والسيد شودري (بنغلاديش) والسيد جنغيزر (تركيا) والسيد مجدوب (تونس) والسيد بن مهدي (الجزائر) والسيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد فالديس (شيلي) والسيد الهنائي (عمان) والسيد ريكويو غوال (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد داده (موريتانيا) والسيد أندجابا (ناميبيا) والسيد ساتوه (اليابان) والسيد الأشطل (اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/343 وفيما يلي نصها:

"يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن اليوم الأربعاء ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس".

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في هذا الاجتماع، وذلك وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين)، مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود إبلاغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فيما يلي نصها:

"بصفتي رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب دعوتي للمشاركة في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

وقد قام مجلس الأمن في مناسبات سابقة بتوجيه دعوات إلى ممثلين لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالنظر في مسائل مدرجة على جدول أعماله. ووفقاً للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لطلبين واردين في رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2002/336، ورسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2002/342.

المتكلم الأول على قائمتي هو المراقب الدائم لفلسطين وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على تبوئكم رئاسة هذا المجلس الموقر، معبرين عن سعادتنا برؤيتكم شخصيا في هذا المكان، ممثلا للاتحاد الروسي الصديق. ونعبر بالطبع عن شكرنا أيضا لسعادة السفير المندوب الدائم للنرويج على رئاسته الفاعلة خلال الشهر الماضي وتعاونه الكامل معنا خلال الرئاسة التي تم إبانها اتخاذ القرار الهام ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على طلب من المجموعة العربية ومن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، ونحن نقدر لهم هذا الطلب، ونعبر عن تقديرنا لكل أعضاء المجلس على تعاطيهم الجاد والفوري مع الوضع الخطير الناشئ عن الهجوم الإسرائيلي العسكري الدموي الجديد على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة الفلسطينية وعلى الرئيس ياسر عرفات. إننا نقدر تحديدا اتخاذ المجلس السريع لقراره الهام ١٤٠٢ (٢٠٠٢) في ٢٠ آذار/مارس الماضي.

قبل ثلاثة أيام طالعنا السيد آرييل شارون ببيان مجنون آخر ينضم إلى سلسلة بياناته المشؤومة، من ذلك الذي

يرفض فيه أية تسوية نهائية مع الجانب الفلسطيني، مرورا بذلك الذي تمنى فيه لو أنه قتل الرئيس عرفات قبل سنوات، إلى ذلك الذي قال فيه إن الطريق الوحيد هو إيقاع أكبر الخسائر بالجانب الفلسطيني. وفي ذلك البيان بشرنا السيد شارون بالحرب، وبالحرب فقط، وبدأ أنه مصمم على أخذنا جميعا في الشرق الأوسط إلى الهاوية. ورفض وقف إطلاق النار، ومرة أخرى وضع الشريك الممكن الوحيد على الجانب الفلسطيني في عملية السلام في خانة العدو. وبالأمس أضاف السيد شارون بيانا مجنونا ووقحا آخر عندما اقترح خروج الرئيس عرفات من وطنه وبلده.

ومع ذلك البيان المشار إليه أعلاه قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع هجماتها العسكرية وعدوانها على شعبنا الفلسطيني الذي بدأته قبل ستة أيام، وأعادت احتلال مدن قلقيلية وطولكرم وبيت جالا وبيت لحم، واليوم جنين. واستمرت القوات الإسرائيلية خاصة في مدينة رام الله، في ارتكاب كل البشاعات بما في ذلك جرائم الحرب وإرهاب الدولة. لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعدام عدد من الفلسطينيين منهم خمسة من أفراد الشرطة في شقة واحدة قبل ثلاثة أيام، ومنهم عدد من الأفراد بعد استسلامهم قبل يومين. وقامت قوات الاحتلال بقصف الأفراد والمواقع بأسلحتها الثقيلة وبطائرات الهليكوبتر. وهاجمت الكنائس والمستشفيات ومنعت حركة سير سيارات الإسعاف والأطقم الطبية. والآن، في بيت لحم، تقوم القوات الإسرائيلية بفرض الحصار العسكري على كنيسة المهد، مكان ميلاد السيد المسيح عليه السلام. هل تستطيعون تصور ذلك؟ الدبابات العسكرية حول كنيسة المهد. ولعل العالم يشهد، ربما، لا سمح الله مجزرة كنيسة المهد لتنضم إلى مجازر مثل مجزرة صبرا وشاتيلا. وقامت قوات الاحتلال بمنع الصحافة وأجهزة الإعلام من التواجد في رام الله، وأعلنت المدينة منطقة عسكرية مغلقة، وقامت بإطلاق النار على عدد من الصحافيين. وقامت بقطع الماء والكهرباء عن أحياء المدن، وفرضت حظر التجول واقتحمت البيوت وجمعت كل الرجال والشبان في مواقع اعتقال تحت الضغط والضرب والإهانة. واليوم، بالمناسبة، في مخيم لاجئي "عايدة" جمعت أيضا السيدات، ومن الصعب أن نكون جاهزين لإعلامكم بآخر التطورات مع كل هذا التصعيد المجنون على الجانب الإسرائيلي. وسببت قوات الاحتلال الإسرائيلي دمارا واسعا في كل المدن ما زال يزداد ساعة بعد ساعة. مرحبا بك أيها المجتمع الدولي في وارسو تحت الاحتلال النازي، مرحبا بك في أية مدينة أوروبية سيطرت عليها جيوش ألمانيا النازية.

وفوق كل ذلك تستمر القوات الإسرائيلية في احتلال مقر الرئيس ياسر عرفات بعد تدمير معظم المقر. وتستمر في حصار مكتبه الصغير داخل المقر، وتستمر في إطلاق النار على المكتب، وتحاول تشديد الحصار والخناق عليه بكل الوسائل. ومرة أخرى نحذر بشدة من المخاطر الهائلة التي تشتمل عليها هذه الممارسات التي تعرض سلامة الرجل للخطر. سلامة الرئيس الفلسطيني المنتخب ورمز الوطنية الفلسطينية والنضال الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال.

لقد أعلنت بعض الجهات الإسرائيلية وبكل وقاحة أن الهجمات العسكرية الإسرائيلية ستستمر لمدة أسابيع. وهذا سيقودنا إلى نقطة اللاعودة، ويجب أن يرفض بحسم وقوة من قبل المجتمع الدولي. ولكن هذا الموقف الإسرائيلي وبكل صراحة يذكرنا للأسف الشديد بحقيقة أن سلسلة المواقف الشارونية قد وجدت غطاء من قبل بعض الأطراف الدولية المتنفذة، وهو ما نأمل أن ينتهي بشكل سريع حتى يمكن فعلا وضع حد للمأساة القائمة والعودة إلى طريق السلام.

وحاول السيد شارون بالأمس أيضا، وهو ما حاوله عدد آخر من المسؤولين الإسرائيليين، أن يربط بين ما تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني من جانب، وما قامت به الولايات المتحدة في أفغانستان من جانب آخر. هذا عهر كاذب ورخيص، يستغل آلام ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة ويقوض مشروعية المعركة ضد الإرهاب الدولي. إن موقفنا ضد كل الأعمال الإرهابية، بما في ذلك التفجيرات في إسرائيل واضح وصريح ونحن ندينها بالكامل. لكن إسرائيل تبقى قوة احتلال، احتلت أرضنا لأكثر من خمسة وثلاثين عاما حولت خلالها هذا الاحتلال إلى استعمار كولونيالي، نقلت خلاله مئات الآلاف من مواطنيها إلى الأرض المحتلة، وبنت لهم المستعمرات على أرضنا الفلسطينية. ورفضت إسرائيل حقوق شعبنا، وعملت على منع تحقيق حقنا في تقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة. وإسرائيل هي قوة الاحتلال الوحيدة في العالم. وإسرائيل هي البلد والجيش الذي ارتكب جرائم الحرب وإرهاب الدولة، والبلد الذي لم يتوقف قط عن انتهاك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن الفارق الأساسي بين ما يجري على الجانب الإسرائيلي وما يجري على الجانب الفلسطيني هو أن الأول يتم ارتكابه من جيش دولة بأوامر من حكومتها، بما في ذلك ارتكاب جرائم الحرب وإرهاب الدولة، بينما الثاني يتم ارتكابه من قبل مجموعات خارج نطاق القانون تدينها السلطة الفلسطينية وتعتبرها ضارة بالمصالح الوطنية الفلسطينية. هذه هي الصورة الحقيقية، وعدم الإقرار بذلك، هو موقف بلا خلق وبلا قيمة قانونية وسياسية، ولا يمكن إلا أن يحقق ضررا شديدا بمهام المجتمع الدولي بما في ذلك العمل على بناء السلام في كل مكان وبما في ذلك مكافحة الإرهاب.

وبيان السيد شارون المشار إليه أعلاه كان هو الرد على قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ونحن نعتقد أن على مجلس الأمن أن يقوم في مواجهة ذلك بمتابعة جادة للقرار تضمن تنفيذ أحكامه وبشكل فوري. تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) فورا هو الطريق الوحيد لإيقاف استمرار التدهور وبدء طريق العودة. وعلى ضوء أن القرار لم ينفذ بعد قامت المجموعة العربية بالتقدم بمشروع قرار يهدف إلى المطالبة بالتنفيذ الفوري لأحكام القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وبعض أعضاء المجلس قالوا إن الوقت ربما ما زال مبكرا لاتخاذ هذا القرار الجديد. وبالطبع بالنسبة لشعب تحت الحصار لا يوجد وقت مبكر، بينما تستمر الآلام والحصار والمأساة الإنسانية، ناهيك عن التبعات السياسية. ونحن نناشد أعضاء المجلس باتخاذ القرار بالسرعة اللازمة.

نحن أيضا مقتنعون أنه إثر تنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) يجب أن يقوم المجلس بالنظر في كيفية المساعدة في دفع الأمور إلى الأمام. وبلا شك أن إحدى هذه الوسائل هي وجود طرف دولي ثالث على الأرض لمساعدة الجانبين على تنفيذ خطة تينيت وتوصيات ميتشيل، والدفع بعملية السلام وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني. إننا نريد أن نعبر مرة أخرى عن تقديرنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ومساعيه من أجل إيقاف المأساة القائمة، والعودة إلى طريق السلام. ونحن نقدر له مبادرته أول أمس بالاجتماع مع مجلس الأمن وبيانه الهام الذي عرضه على المجلس. ونحن نثق بأن الأمين العام وممثله في الشرق الأوسط سيستمران في مساعيهما بالتنسيق مع مجلس الأمن. وفي هذا المجال، نرحب بالكامل بمواقف الأمين العام بالنسبة للتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وبالنسبة لوجود طرف دولي ثالث، وبالنسبة للحاجة إلى اتباع نهج شامل يتضمن البعد الأمني والبعد السياسي معا. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى التجاوب واتخاذ نفس المواقف، والتي سوف تقود فعلا إلى إنهاء الوضع

المأساوي القائم على الأرض وإعادة الأمور إلى مسار السلام.

سيدي الرئيس، أكرر شكرنا لكم جميعا أعضاء هذا المجلس الموقر.

ونحن أيضا مقتنعون بأنه إثر تنفيذ القرار ١٤٠٢(٢٠٠٢) يجب أن يقوم المجلس بالنظر في كيفية المساعدة في دفع الأمور إلى الأمام. وبلا شك أن إحدى هذه الوسائل هي وجود طرف دولي ثالث على الأرض لمساعدة الجانبين على تنفيذ خطة ''تينيت'' وتوصيات ميتشيل والدفع بعملية السلام وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

إننا نريد أن نعبر مرة أخرى عن تقديرنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة، ومساعيه من أجل إيقاف المأساة القائمة والعودة إلى طريق السلام. ونحن نقدر له مبادرته أول أمس بالاجتماع مع مجلس الأمن وبيانه الهام الذي عرضه على المجلس. ونثق بأن الأمين العام وممثله في الشرق الأوسط سيستمران في مساعيهما بالتنسيق مع مجلس الأمن. وفي هذا المجال نحن نرحب بالكامل بمواقف الأمين العام بالنسبة للتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) وبالنسبة لوجود طرف دولي ثالث، وبالنسبة للحاجة إلى اتباع نهج شامل، يتضمن البُعد الأمني والبعد السياسي معا. وندعو مجلس الأمن إلى التجاوب واتخاذ نفس المواقف التي سوف تقود فعلا إلى إنهاء الوضع المأساوي القائم على الأرض وإعادة الأمور إلى مسار السلام.

أكرر شكرنا لكم جميعا أعضاء هذا المجلس الموقر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر المراقب الدائم عن فلسطين على كلماته الرقيقة التي وجَّهها إلى وفدي وإلى بلدي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل إسرائيل، الذي أعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر سلفكم، الممثل الدائم للنرويج، على قيادته المقتدرة جدا.

يجتمع المجلس اليوم في مرحلة حرجة بالنسبة لشعوب منطقة الشرق الأوسط. فخلال الأيام السبعة الماضية كانت هناك سبعة تفجيرات انتحارية فلسطينية في إسرائيل، قتلت أكثر من ٤٠ شخصا وجرحت أكثر من ١٠٠ شخص. وعلى حدودنا الشمالية يقوم حزب الله بمهاجمة المواقع الإسرائيلية لليوم الثاني، بعد عدة أسابيع من التوترات المتصاعدة في المنطقة. وأمس اجتمعنا هنا في هذه القاعة وأجرينا مناقشة بناءة بشأن كيفية معالجة الحالة الراهنة وكيف يمكننا المضي إلى الأمام على أفضل نحو. وأُعرب عن تقديري لاستعداد أعضاء المجلس للدخول في تبادل صريح ومفتوح للآراء يتحلى بروح الحوار.

لقد ناقشنا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي قبلته إسرائيل تماما من حيث الرؤية التي يبينها، والخطوات الملموسة التي يفصِّلها. وأظهرنا استعدادنا الكامل لتنفيذ هذا القرار بالكامل، بما في ذلك الدعوة إلى وقف حقيقي للأعمال العدائية، والإرهاب والتحريض، والتنفيذ الكامل لخطة ''تينيت'' وتقرير ميتشيل، وبدأنا باتخاذ تدابير ملموسة في هذا الاتجاه قبل مذبحة عيد الفصح عند اليهود الأسبوع الماضي، التي أدت إلى التدهور الحالي. والواقع أن أي تنازل إسرائيلي قوبل بالإرهاب.

وناقشنا أيضا القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي لم ترفضه إسرائيل. إننا نقر العناصر الإيجابية لذلك القرار، وهي الدعوة إلى وقف كامل وذي معنى لإطلاق النار، الذي نؤمن إيمانا راسخا بأنه سيقود إلى انسحاب القوات الإسرائيلية. وينبغي ألا يشكك أحد في أنه عندما ينتهي

العنف والإرهاب، ستنتهي كذلك الحاجة إلى مزيد من العمل العسكري الإسرائيلي. وفي الحقيقة أن العناصر الرئيسية للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) هي نفسها عناصر خطتي تينيت وميتشيل، اللتين قبلتهما إسرائيل وظلت تبدي استعدادها باستمرار لتنفيذهما. ولا نزال ننتظر استجابة بالمثل من الجانب الفلسطيني.

يُقال على نطاق واسع إن العقبة التي تحول دون وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني هي عدم وجود أفق سياسي. ولكن ينبغي للمرء مجرد أن ينظر إلى القائمة الطويلة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في العقد الماضي، وقرارات مجلس الأمن التي اتُّخذت وتوافق الآراء الدولي الواسع - بما في ذلك وسط الشعب الإسرائيلي - على أن من حق الفلسطينيين إنشاء دولتهم المستقلة. وتقرير ميتشيل، ومفاوضات الوضع النهائي على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورؤية الدولتين المعرب عنها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) - هذا هو الأفق السياسي. ولكن فلنكن واضحين للغاية: حتى عندما كان هناك أوضح وأشرق أفق سياسي، لم يفعل الفلسطينيون شيئا للحد من العنف والإرهاب. فبعد أن قدمت إسرائيل اقتراحا للسلام واسع النطاق في كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠، شنَّت القيادة الفلسطينية حملة عنف ضدنا. بل وعندما اجتمع الطرفان ونظرا في إضافة تعزيزات إلى عرض السيد باراك للسلام، أي في المناقشات التي دارت في طابا، كان العنف والإرهاب الفلسطينيين لا يزالان يهددان أرواح الإسرائيليين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن الفلسطينيين قد اتخذوا خيارا استراتيجيا للانخراط في الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية. فبينما يتكلمون عن خيار استراتيجي للسلام، يظهر وضعهم الاستراتيجي الحقيقي على التلفاز كل يوم، وبأثر فظيع. وفي هذا المناخ ليس لإسرائيل خيار إلا أن تمارس حقها وواجبها في إطار القانون الدولي للدفاع عن أنفسنا. وهذا حق تمارسه كل دولة في ظل الظروف التي ظللنا نواجهها، بل إن العديد من الدول فعلت ذلك حقا. وما من دولة ستسمح باستمرار الهجمات اليومية - الإرهاب الانتحاري - على شوارع مدنها. وستستمر إسرائيل في القيام بما تراه ضروريا لحماية أنفسنا ضد التهديد. وسنتصرف ليس من أجل الاحتلال، ولكن لنستأصل البنية الأساسية للإرهاب، حتى عندما يستخدم المسلحون الفلسطينيون المواقع المقدسة - بما في ذلك كنيسة المهد في بيت لحم - كحصن، يطلقون النار على الجنود الإسرائيليين من نوافذها ويحتمون بقداستها، في انتهاك لأبسط المبادئ الأساسية.

ولكن لا يخطئن أحد، في أن يدنا ما زالت ممتدة للسلام. ولا يزال هدفنا المباشر هو تحقيق وقف إطلاق النار. وهدفنا النهائي هو إبرام تسوية شاملة ونهائية للصراع.

وإذا كنتم لا تصدقون ذلك، فإنني أدعو الفلسطينيين، بحضور مجلس الأمن كشاهد، لاختبارنا. دعونا ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار والبدء بتنفيذ تينيت وميتشيل. ودعونا نكتشف ما ينطوي عليه اقتراح رئيس الوزراء شارون بالنسبة إلى التسويات المؤلمة. أخضِعُونا لاختبار السلام. إن ذلك بمنتهى البساطة. لا تبحثوا عن أي أفق سياسي غامض.

أمام مجلس الأمن فرصة لتسهيل هذه العملية باعتماد مشروع القرار الذي قد يقدم والذي يدعو إلى التنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وإذا كان يتعين على المجلس أن يتصرف وفق روح المسؤولية والتوازن، فإنه يجب أن يدرج، إلى جانب المطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، نداء للجانب الفلسطيني لوقف عمليات التفجير الانتحارية في إسرائيل فورا. ونعتقد بأن هذا لايقتصر على كونه موقفا أكثر عدلا وتوازنا فحسب، ولكنه يمكن أن يشكل الحافز الضروري للتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق

النار، وبداية انسحاب القوات الإسرائيلية وعودة الطرفين في نهاية المطاف إلى المسار المفضي إلى عملية الحوار والمفاوضات، على أمل، إنجاز الوضع النهائي في تعايش سلمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى أن تُكلل أعمالكم بالنجاح. كما أشكر سلفكم سعادة سفير النرويج على حُسن إدارة المجلس طيلة شهر آذار/مارس.

أود في البداية أن أتقدم إليكم بفائق عبارات الشكر، على استجابتكم الفورية للدعوة لهذا الاجتماع الطارئ الذي ينعقد في ظل تدهور خطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا، وخاصة القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي تم اعتماده يوم السبت الماضي.

إن الرفض الفوري لهذا القرار الأخير من قِبَل الجانب الإسرائيلي والتصعيد الخطير الذي تمارسه القوات المسلحة الإسرائيلية حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتواصل الحصار المفروض على الرئيس عرفات في تحدٍ سافر للشرعية الدولية وللقانون الدولي الإنساني، أمور تبين بجلاء أن سياسة حكومة آرييل شارون تقوم على رفض خيار السلام والعمل على إجهاض أية مبادرة عربية أو دولية يمكن أن تسفر عن تسوية شاملة وعادلة لقضية الشرق الأوسط.

إن تلويح رئيس وزراء إسرائيل بإبعاد ونفي الرئيس ياسر عرفات من وطنه وأرضه إنما يعتبر خطوة أخرى نحو التصعيد مما يكشف النوايا الحقيقية لشارون، الذي لم يعد يعير أي أهمية للقانون الدولي وللقانون الإنساني ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومما يؤكد على تماديه في سياسة التصفية الجسدية بارتكابه جرائم حرب يحاسب عليها القانون الدولي إقدامه على اعتبار الأراضي الفلسطينية التي أعيد احتلالها مناطق خالية من الإعلاميين ومن وسائل الاتصال. إنه لبرهان آخر على ما يخططه آرييل شارون من تصفيات جسدية وقتل جماعي للفلسطينيين العزل.

وفي تقديرنا فإن إصرار إسرائيل على اتباع هذه السياسة العقيمة، وانتهاج أسلوب المغامرة السياسية، لن يؤدي إلى الإضرار بالمدنيين الفلسطينيين فحسب بل سيرجع بالوبال على الإسرائيليين أنفسهم. ذلك أن الاستعمال المفرط للقوات العسكرية لن يحقق الأمن لإسرائيل فضلا عن إمكانية أن يؤدي إلى انفلات زمام الأمور وانزلاق قد يفضي إلى اشتعال المنطقة بأسرها بما يشكل تهديدا واضحا للأمن والسلم الدوليين.

إننا نعتقد بأنه لا بديل في هذا الظرف الشديد الحساسية من انسحاب القوات العسكرية من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورفع الحصار المفروض على الرئيس عرفات والمعالجة الفورية للوضع الأمني حتى يمكن استئناف مفاوضات السلام.

إن الدول والشعوب العربية تتطلع الآن إلى أن يطالب مجلس الأمن بالتنفيذ الفوري للقرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) - كما شدد على ذلك الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في تقريره الذي أدلى به إلى المجلس - مع التأكيد على ضرورة التطبيق الفوري لأحكام الفقرة الأولى من منطوق القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) دون أي ترابط شرطي، وذلك على نحو ما بيَّنه الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك السيد رئيس مجلس الأمن

السابق، سعادة سفير النرويج قبل التصويت على القرار المذكور.

وقد بيَّنت الأحداث أن الحماية الدولية للشعب الفلسطيني أصبحت من أهم المستلزمات، ذلك أنها تبقى الضمان الوحيد لحد الآن لإيقاف التصعيد المأساوي الخطير.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأنا على ثقة من أن المجلس، تحت رئاستكم المقتدرة، سيتصدى بفعالية لقضايا السلام والأمن المتقدة وسيتصدى بخاصة للحالة في الشرق الأوسط. وأعرب عن الشكر أيضا للسفير كولبي، ممثل النرويج، ووفده على الطريقة التي أدارا بها المجلس خلال شهر آذار/مارس.

تشترك أوكرانيا في هذه المناقشة لكي تعرب عن قلقها العميق إزاء الحالة الخطيرة للغاية في الشرق الأوسط. وفي كل مرة يبحث فيها مجلس الأمن هذه القضية، يبدو وكأن الحالة قد بلغت بالفعل أسوأ نقطة حرجة وأن الحس السليم سوف يوجه الطرفين من مسار العنف إلى مسار الحوار. ومن دواعي الأسف إلى حد كبير أن المنطق لا يعمل في الشرق الأوسط، وأن العنف ما زال يسيطر على الحكمة.

لقد أعربت أوكرانيا عن شجبها بأقوى العبارات الممكنة للأعمال الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، وبالتحديد الأعمال التي ارتكبت في ناتانيا، والقدس وحيفا. وليس بوسع أي امرئ أن يبرر قتل المدنيين الأبرياء. ونطالب القيادة الفلسطينية بأن تتخذ إجراء عاجلا وحاسما لمنع الأعمال الإرهابية ووقف أنشطة شبكات الإرهاب. فهي تلحق الضرر باحتمالات السلام في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يعد الشعب الفلسطيني عن تحقيق أمانيه المشروعة المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية.

بيد أن المرء لا يسعه أن يطلب بصورة واقعية من السلطة الفلسطينية ورئيسها المنتخب ياسر عرفات، أن يكافحا الإرهاب بينما يقضي في الوقت نفسه على قدرتهم على القيام بذلك. ولا بد أن توقف إسرائيل الغارات المدمرة التي تقوم بها في الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وتوقف استخدامها المفرط للقوة والهجمات التي تقوم بها على المناطق المكتظة بالسكان. ونحث إسرائيل على أن تقوم على الفور ومباشرة بوضع نهاية للحصار الذي فرضته على مقر ياسر عرفات وتسحب قواتها من رام الله ومدن فلسطينية أخرى. إن استخدام القوة لن يحقق الأمن لإسرائيل وشعبها.

وأوكرانيا على ثقة من أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأنه لن يكون بالمستطاع حل أي من المشاكل التي تفصل بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بوسائل القوة والعنف. ومن الضروري تجاوز الكراهية واليأس والتوصل، من خلال التفاوض، إلى حل سياسي يحقق سلاما شاملا وعادلا ودائما في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي بذل الجهود على نحو متواز في مجالي الأمن والسياسة.

وفي الأسبوع الماضي بالتحديد، اتخذ مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية قرارا تاريخيا بشأن مبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، يعرض إقامة علاقات عادية مع إسرائيل وتوفير الأمن لجميع دول المنطقة، في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وقبول إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية. وعشية مؤتمر القمة، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يؤكد رؤية منطقة تعيش فيها دولتان،

إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وترحب أوكرانيا بهذين القرارين على حد سواء؛ لأنهما يسترجعان منظورا سياسيا واضحا لعملية التسوية ويتضمنان مفهوم سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى مبدأ الأرض مقابل السلام. ومن شأن تنفيذ خطة عمل تينيت وتوصيات لجنة ميتشيل أن يساعد على استئناف المفاوضات كي يتسنى ترجمة هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة.

وينبغي لهذه الخطوات الإيجابية والمشجعة ألا تقع ضحية لانفجار القنابل المميتة. ونحث الطرفين على اغتنام هذه الفرصة وتنفيذ دون شروط ودون تأخير، أحكام القرارين الأخيرين الذين أصدرهما مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع - ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) - تنفيذا لالتزاماتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع فإن من غير المقبول تجاهل قرارات المجلس في وقت، أصبح فيه المجلس، على الأقل، مشاركا على النحو الأوفى في تسوية الصراع.

وثمة أهمية خاصة للحاجة إلى بذل أكبر قدر ممكن من حشد وتنسيق الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى التخلص من المأزق في هذه الأزمة واستئناف مفاوضات السلام. ولقد أصبح من الواضح أنه لن يكون بمستطاع الطرفين تحقيق هذا بمفردهما. وينبغي أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره؛ وقد يعود بصفة خاصة إلى آلية طرف ثالث.

ونرحب أيضا في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها حاليا الجنرال زيني واللجنة "الرباعية"، ونرى أن مشاركة السيد كوفي عنان، الأمين العام، الشخصية في العملية تعد عاملا هاما وحاسما. وأوكرانيا، بصفتها شريكا في جميع هذه الجهود، على استعداد لتقديم المزيد من المساهمة تحقيقا لهذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن، في خلال أقل من ٩٦ ساعة لكي ينظر في كيفية معالجة هذا الوضع المأساوي الذي يتعرض له أبناء شعب فلسطين نتيجة لاستمرار العدوان العسكري الإسرائيلي داخل أراضي السلطة الفلسطينية وضد قيادته الشرعية المنتخبة.

ومرة أخرى نود أن نؤكد أن الاستهتار الإسرائيلي بقرارات مجلس الأمن وآخرها القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) ورفض الالتزام بتنفيذها والاستمرار في تجاهلها سيؤدي إلى المزيد من التدهور في الموقف. ولن يتحقق الأمن والسلام اللذين تدعي إسرائيل أنهما هدفها، لأن أمن الشعب الإسرائيلي لن يتحقق إلا إذا تحقق الأمن الفلسطيني، ولأن السلام لن يتحقق إلا إذا حصل الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة.

إن المطلوب اليوم من مجلس الأمن أن يعيد تأكيد قراراته السابقة، ويطالب بالانسحاب الفوري الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، ورفع الحصار فورا عن المدن الفلسطينية والتوقف عن كل أشكال التعرض والاعتداء على الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية.

وينبغي أن تدرك الحكومة الإسرائيلية أن كل مظاهر العدوان على فلسطين مآلها الفشل لأن شعب فلسطين سيواجه العدوان بكل قوة وسيمضي في المقاومة للتخلص من

الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه. إن الاحتلال هو أساس المشكلة وينبغي إنهاؤه وبشكل فوري إذا ما كان لهذه المنطقة أن تتمتع بالاستقرار أو الهدوء.

يتحدث الكثيرون من رجال السلطة الإسرائيلية عن السلام والرغبة في العيش في سلام مع الفلسطينيين وأنهم يمدون يدهم للسلام وهي ادعاءات لم يعد يصدقها عاقل إزاء ما هو واضح للعيان وعلى كل شاشات التلفزيون. إنهم يطلبون نوعا فريدا من السلام، يقوم على محاولة إخضاع الفلسطينيين لكي يقبلوا بالاحتلال لأراضيهم التي تتعرض للاستيطان الشرس من عناصر إرهابية تستخدم القوة المسلحة كوسيلة للحياة. إنهم يطلبون السلام ولكن بشروط تتمثل في تحويل الشعب الفلسطيني إلى شراذم تعيش في مناطق متقطعة الأوصال في خدمة تنمية الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، أو إلى لاجئين يبعدون عن ديارهم أو يبقون فيها أسرى البغي والعدوان.

إن الذين يتحدثون عن الحضارة والهمجية يجب أن يعرفوا من دروس التاريخ أن الهمجية في أعلى صورها هي في احتلال أراضي شعب آخر وفرض الاستيطان الاستعماري عليها والتصدي بالقتل والتصفية الجسدية لكل من يرفض أو يقاوم هذه الهمجية الحقيقية، التي كنا نظن أننا قد تركناها وراءنا منذ ٥٧ عاما.

يتحدثون عن الديمقراطية والعالم الحر، وأنهم جزء من الديمقراطية والعالم الحر، وأقول لهم إن العالم الحر لا يحتل أراضي الغير بالقوة، ولا يخضع الشعوب الأخرى للاحتلال. إن الديمقراطيات الحقة لا تحتل أراضي الغير ولا تعتدي على ما ليس لها، فليتوقفوا عن هذه الأكاذيب لأنها لا تقنع أحدا.

إن الموقف يحتاج إلى رؤية متعمقة وواعية لما هو مطلوب وضروري. ومصر تطالب بتحرك دولي، ومن خلال مجلس الأمن، يحقق تسوية نهائية وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي. وإن المطلوب من أجل تحقيق هذا الهدف هو التوصل إلى اتفاق حول العناصر الضرورية التي ينبغي أن تتضمنها أية تسوية للمشكلة، وهي معروفة لنا جميعا وتتلخص فيما يلي.

أولا، ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وثانيا، إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وثالثا، وضع ترتيبات تكفل الأمن لجميع الأطراف وعلى قدم المساواة والتكافؤ في الالتزامات.

ورابعا، وبعد كافة الانسحابات، إقامة علاقات سلام كامل وحسن جوار وتعاون بنَّاء بين كافة دول وشعوب المنطقة على الأسس التي أوضحناها.

إن ما تقدم هو صيغة مدريد، هو صيغة الأرض مقابل السلام التي أقرها المجتمع الدولي وقبلت بها الأطراف، أو هكذا نتصور أنها قبلت بها، والتي ينبغي إعادة تأكيد أهميتها وضرورتها للتسوية. وهذا سوف يقود إلى قدر من إعادة بناء الثقة في هذه العملية السياسية التي ينبغي معاودة التحرك في إطارها بعد أن حاولت إسرائيل بعدوانها هدمها، وسيصل بنا ذلك إلى المفاوضات التي تناقش تفاصيل هذه التسوية العادلة والشاملة والنهائية التي استعرضنا عناصرها أعلاه.

أكرر مرة أخرى أن استمرار الاحتلال والعدوان ومحاولات القهر وعدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وإن قوى العدوان والظلام والإرهاب لا يمكن أن تنتصر. ويجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم، وفي مقدمتهم الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الدول ذات العضوية الدائمة، حيث

أهم جميعا يتحملون مسؤولية خاصة لا يجوز لهم أن ينسوها أو يتناسوها.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اسبانيا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يعقد اليوم وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اجتماعا خاصا في لكسمبرغ لمناقشة الحالة المأساوية في الشرق الأوسط.

ومنذ الجلسة العلنية التي عقدها مجلس الأمن مساء الجمعة الماضي، تصاعدت حالة الإرهاب والعنف أكثر في الميدان. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسى حيال تصاعد حلقة الموت والتدمير والانتقام والثأر الدائرية. وإننا نكرر نداءنا المتكرر للطرفين معاً باتخاذ إجراء فوري وفعال لوقف إراقة الدماء. لا بد من وقف الإرهاب والعنف. وعلى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية أن يبرهنا على قدرهما القيادية وأن يواجها مسؤولياهما فيما يتعلق بشعبيهما. وكان من المفروض أن يعلمنا مرور شهور وسنين حافلة بالعنف أنه من غير المتصور وجود حل عسكري لهذا الصراع.

إننا نكرر القول بأنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع. يجب إيقاف لغة ومنطق الحرب والاستعاضة عنهما بالحوار والتفاوض. ولا يمكن تحقيق السلم والأمن لكل من الطرفين إلا من خلال المفاوضات. وفي هذا الصدد، من الضروري للغاية تناول التدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية بالتوازي مع بعضها وتنفيذها في عملية واحدة في نفس الوقت.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة باعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يعبر عن قلق المجتمع الدولي الشديد والتزامه القوي. وينبغي أن ينفذ القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) معاً على الفور، ولا سيما الطلب الوارد فيهما بوقف العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز والتدمير، والمطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله؛ ودعوة الطرفين إلى التعاون الكامل مع المبعوث الخاص زيني وغيره من المبعوثين من أجل تنفيذ خطة عمل تينيت والتوصيات الواردة في تقرير ميتشيل، بهدف استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يذكّر بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس على أن الفقرة ١ من منطوق القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لا تشير - وأكرر إنها لا تشير - إلى أي تسلسل في العناصر المدرجة في القرار، كما أعلن رئيس المجلس.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأوضح العبارات الهجمات الإرهابية الأخيرة ويكرر طلبه إلى السلطة الفلسطينية ورئيسها السيد ياسر عرفات باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لوقف دائرة العنف، وتفكيك الشبكات الإرهابية وضمان ألا يفلت الذين ارتكبوا هذه الهجمات والذين خططوا لها من العقاب. إلا أن كفاح إسرائيل المشروع ضد الإرهاب ورد فعلها إزاء الهجمات الوحشية يجب أن يتسقا مع القدرة على العمل للسلطة الفلسطينية ورئيسها وهما المثلان

الشرعيان للشعب الفلسطيني. ولا ينبغي إضعاف هذه القدرة بحال من الأحوال.

ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحث على إنهاء احتلال قصر السلطة الفلسطينية في رام الله وإنهاء عزل الرئيس عرفات وتقييد تحركاته، ويدعو إلى الانسحاب الفوري لقوات الدفاع الإسرائيلية من تلك المدينة ومن المناطق الأخرى الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وينبغي أن يرفع فورا إغلاق الأراضي وغيرها من القيود المفروضة. ولن يعود القضاء على السلطة الفلسطينية بأي منفعة. ولا يمكن تحقيق السلام من خلال تجاهل الخصم وإذلاله المستمر، أو مجرد الأمل في تحطيمه.

ويجب على إسرائيل، بغض النظر عن حقها في مكافحة الإرهاب، أن تحترم القانون الدولي. فممارسة الاغتيالات خارج نطاق العدالة تتعارض مع القانون الدولي. إن الإفراط في استخدام القوة لا يمكن تبريره. والإجراءات المتخذة ضد المؤسسات الطبية والإنسانية غير مقبولة على الإطلاق وهي تتعارض مع اتفاقيات الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي. وينبغي تمكين أولئك الموظفين من القيام بعملهم على أكمل وجه. ويجب على الطرفين احترام المعايير الإنسانية الدولية وحماية أرواح المدنيين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اعتُمد في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت والذي يمكن أن يشكل الأساس المتين لإحراز التقدم نحو التوصل إلى سلام منصف وشامل في المنطقة من منظور سياسي وإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والعالم العربي، وصون السلم لجميع البلدان المعنية وتوفير الاستقرار والرفاه لها في المستقبل.

ويُجري الاتحاد الأوروبي حاليا اتصالات وثيقة مع الأطراف، وبلدان المنطقة، والأمم المتحدة، وروسيا. وبغية كسر حلقة العنف التي لم يسبق لها مثيل، فإن الوفد الرباعي للمبعوثين الخاصين ينبغي أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى كل الأطراف بشكل كامل لمحاولة مساعدتهم على تحقيق وقف إطلاق النار فورا. كما ينبغي إتاحة إمكانية وصول الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين لمواطنيهم في الأراضي الفلسطينية بشكل تام وأن يمكَّنوا من الاضطلاع بمهامهم.

وما برح الاتحاد الأوروبي مقتنعا، في مواجهة تصاعد العنف وانعدام الثقة المتبادل، بأن الضرورة تستدعي إيجاد آلية محايدة للرصد، ونحث الأطراف على قبول مراقبين. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للمشاركة في آلية الرصد هذه.

وإسرائيل بحاجة للاعتراف بحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة يضمنها المجتمع الدولي، والدول العربية على الأخص. وفي الوقت ذاته، لا بد من الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العيش في سلام في دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة القابلة للبقاء، وإنهاء الاحتلال منذ عام ١٩٩٧. ونكرر التأكيد على أن الحل العادل والدائم والشامل للصراع ينبغي أن يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وعلى أساس مبادئ مؤتمر مدريد وما تلاه من اتفاقات أوسلو.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): نحن سعداء للغاية، يا سيدي الرئيس، إذ نراكم تترأسون المجلس في هذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه الجلسة العلنية التي جاءت في وقتها المناسب عن الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية. كما أعرب عن

امتناني أيضا للسفير كولبي ممثل النرويج لطريقته الجديرة بالثناء التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

ما برحت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في تدهور منذ أن اجتمع المجلس آخر مرة لمناقشة هذه المسألة. وما زالت الحملة الدامية التي تُشن على المدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة ماضية بلا هوادة. وقد حوصر الفلسطينيون وأحاطت بهم الدبابات الإسرائيلية وغيرها من أحدث أسلحة العصر التي توفَّر بسخاء للنظام الإسرائيلي. وقد أدى القمع الشامل، والاستخدام المفرط للقوة والعقاب الجماعي لشعب بأسره - شعب جرى حبسه وإذلاله - إلى تغذية حلقة العنف اللامتناهية حتى الآن والتي يمكن أن تُغرق منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وتزيد تقارير وسائط الإعلام التي تشير إلى أن المؤن الغذائية والطبية تنفذ بسرعة في المدن المحاصرة من شعورنا بالقلق.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه محنة الفلسطينيين في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي، ويجد الرأي العام في العالم أجمع أن الفظائع التي ترتكبها القوات الإسرائيلية تتزايد ترويعاً، راح النظام الإسرائيلي يعتدي على الصحفيين الذين يناضلون لتغطية أحداث العدوان وآثاره الخطيرة على المدنيين بصورة متزايدة، بغية إخفاء معالم جرائمه في الأراضي الفلسطينية.

وبالقيام بذلك، تمنع القوات الإسرائيلية المراسلين الصحفيين ومذيعي الأخبار من التحرك بل إنها تتعمد إطلاق النيران عليهم بهدف ترويعهم وثنيهم عن القيام بأعمالهم. وفضلا عن ذلك، تُساء معاملة المئات من الناشطين دعاة السلام وهم بصورة أساسية من الأوروبيين، فضلا عن الأفرقة الطبية ويتم إطلاق النيران عليهم جميعا.

إن عقودا من الكفاح الذي خاضه الشعب الفلسطيني للحصول على حقه في تقرير المصير توضح بصورة جلية أن سياسة القمع التي يتبعها الصهاينة بصورة وحشية لم تؤد حتى الآن إلا إلى زيادة صلابة وعزم الفلسطينيين. وكثافة مقاومة هذا الشعب الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي توضح في الوقت الراهن أنها مقاومة غير مسبوقة حقا في نصف القرن الماضي. ومن الواضح، أنها بمثابة إنذار للقائمين بالاحتلال بأنه ما لم تتحقق أماني الفلسطينيين وتُستعاد حقوقهم، ينبغي لهم أن يتوقعوا نتائج أكثر خطورة مع مرور الأيام.

ووسط الأحداث المأساوية التي تجري حاليا في سياق هذا الصراع الجاري، لا بد أن يفكر المجتمع الدولي في الأسباب التي حثت المراهقين والشبان الصغار الفلسطينيين، الذين ينبغي لهم في الظروف الاعتيادية أن يتوقعوا مستقبلا باهرا، على التضحية بحياتهم. وينبغي مراعاة أن الرد الاستثنائي يدل على الجرائم القاسية بصورة استثنائية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني خلال فترة طويلة جدا من الزمن - وهي جرائم غير مسبوقة، بأية مقاييس، حتى بالمقارنة مع الحالات المماثلة في عهد الاستعمار.

ومما لا شك فيه، أن معالجة الموضوع ببساطة، وممارسة لعبة اللوم واللجوء إلى الأسلوب الخطابي المتكرر والسطحي وذلك بالتذرع بالإرهاب، لن يحقق شيئا في هذه الحالة. وفي كل مرة يقوم فيها الإسرائيليون بتدمير المزيد من البيوت العربية بواسطة الجرافات وفي كل مرة يقتلون الفلسطينيين وآمالهم، يتسببون في خلق مناضلين. وقد يستمر ذلك إلى الأبد. والتطور الجاري الآن في الأراضي الفلسطينية هو كفاح من أجل التحرر الوطني والحق في تقرير المصير الذي سُلب من الشعب الفلسطيني لفترة طويلة.

ونظام الحكم الإسرائيلي، برفضه الانسحاب من المدن الفلسطينية، حسبما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، وقيامه خلافا لذلك بتعزيز احتلاله، يتحدى بصورة فظة إرادة المجتمع الدولي، التي يمثلها هذا

المجلس. ومما يؤسف له إلى حد كبير أن أولئك الأشخاص الذين يتوسعون في تفسير قرارات المجلس ويفسرونها بدون أساس إلا لمجرد تحقيق مصالحهم الضيقة، يستهزئون الآن بنص وروح قرار واضح وصريح.

وليس ثمة شك في أن التنفيذ الانتقائي لقرارات المجلس يؤثر سلبا على سلطة المجلس، وبذلك يقوض نظام الأمن الدولي كله. ونحن نحث المجلس على أن يستمع إلى نداء المجتمع الدولي، وينفذ مسؤوليته بموجب الميثاق ويتخذ المزيد من الإجراءات الفعالة لوقف الأعمال الدموية الجارية حاليا ضد الشعب الفلسطيني. والعمل الإسرائيلي الذي ينتهز فرصة عدم قدرة الفلسطينيين على الدفاع عن أنفسهم هو عمل بغيض، وإذا لم يتصرف المجلس لوضع نهاية له، فسيُراق المزيد من الدماء في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الحرج البالغ لي هنا اليوم أنه يتعين علي أن أختار بين مقعدين - مقعد على الجانب الإسرائيلي وآخر على الجانب الفلسطيني. وأريد أن أقول لزميليَّ الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء إن جلوسي هنا اليوم على هذا الجانب لا يعني أي شيء أكثر من مجرد جلوس ملائم. أنا لا أستطيع أن أقسِّم نفسي. وآمل في أن يجد مجلس الأمن طريقة كي يتسنى لنا أن نجلس بطريقة مريحة سياسيا بقدر أكبر في المستقبل.

وتعرب حكومة اليابان عن بالغ قلقها إزاء تصاعد العنف والإرهاب في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك سلسلة الهجمات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون الفلسطينيون والحملة العسكرية في المدن الفلسطينية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية.

ونعرب عن قلقنا بصفة خاصة إزاء قتل المدنيين الأبرياء، الأمر الذي لا يمكن تبريره على الإطلاق. وفي الأيام الستة الماضية وحدها، أفادت التقارير عن قتل ما يزيد على ٨٠ إسرائيليا وفلسطينيا وإصابة المئات بجروح. ونعرب عن عميق تعازينا وتعاطفنا لجميع الضحايا وأسرهم.

ومما يستوجب المزيد من الشجب أن تلك الأحداث تقع في وقت تحدث فيه تطورات بنَّاءة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. وتشمل تلك التطورات، أولا، اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد، ولأول مرة، على رؤيا تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها؛ وثانيا، مبادرة سلام عربية اعتمدها اجتماع مؤتمر القمة العربية، استنادا إلى اقتراح الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية.

وتشجب الحكومة اليابانية بأقوى العبارات جميع أعمال الإرهاب التي تستهدف المدنيين الأبرياء. ولقد قمنا بحثّ السلطة الفلسطينية، على مستويات شتى، على بذل قصارى جهدها لوقف المتطرفين. وفي يوم الجمعة الماضي في طوكيو، حثَّت وزيرة الخارجية يوريكو كاواغوتشي، السلطة الفلسطينية، عن طريق السيد أبو علاء، المتحدث الزائر من المجلس التشريعي الفلسطيني، على العمل فورا لوقف الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية.

وفي الوقت نفسه، حثَّت حكومة اليابان الحكومة الإسرائيلية على اتباع أقصى قدر ممكن من ضبط النفس. وفي مكالمة هاتفية جرت يوم السبت الماضي، قالت وزيرة الخارجية كاواغوتشي، للسيد شمعون بيريز، وزير الخارجية الإسرائيلي، إن توغل القوات الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية ووضع مقر الرئيس عرفات تحت الحصار ليست

بأعمال تفضي إلى استعادة هدوء الحالة. وطالبت أيضا بانسحاب القوات الإسرائيلية على الفور من المدن الفلسطينية. وينبغي الإشارة إلى أن السيد عرفات هو الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني الذي انتخب في عملية ديمقراطية.

لقد بعث مجلس الأمن، بقراره الأخير ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، رسالة قوية إلى الطرفين كليهما لوضع نهاية لتصاعد العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات. وتؤيد حكومة اليابان ذلك القرار على النحو الأوفى وتطلب إلى الطرفين المعنيين تنفيذه دون تأخير.

ونرى أيضا أنه لا يمكن الاستغناء عن المشاركة الأمريكية بغية الخروج من هذا المأزق وإعادة عملية السلام إلى مسارها مرة أخرى. وفي هذا السياق، إن مهمة الجنرال زيني من الولايات المتحدة، الذي ما يزال موجودا في المنطقة ليواصل جهود الوساطة، تتسم بأهمية بالغة. وتناشد حكومة اليابان الطرفين كليهما على الاستجابة بصورة إيجابية لجهود الجنرال زيني والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أسرع وقت ممكن. وتحقيقا لذلك الغرض، أوفدت إلى المنطقة مبعوثها الخاص، السفير هيروشي شيغيتا، بغية مساعدة الجنرال زيني في الجهود التي يبذلها. وحكومة اليابان عاقدة العزم على تقديم كل مساعدة ممكنة للجهود الرامية إلى تحسين الحالة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أقدر تقديرا عاليا السفير بيتر كولبي الذي كان موفقا في رئاسة المجلس في الشهر المنصرم.

واسمحوا لي هنا أن أشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة. لقد اتسمت مواقفه إزاء الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية بالحكمة والشجاعة وبروح المسؤولية. فمنذ أن ألقى كلمته الشهيرة أمام مجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير، وهو يضع أمام المجتمع الدولي آراء إيجابية تسهم في الخروج من الأزمة الراهنة.

إن الوضع المتفجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد خطورة كل يوم. فمنذ أن قررت إسرائيل وبدأت خوض حرب واسعة على الفلسطينيين ونحن نشاهد مأساة حقيقية أمام أعيننا. الدبابات الإسرائيلية وكذلك الطائرات الحربية تهاجم المدن الفلسطينية في الوقت الذي يخضع مقر الرئيس ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني المنتخب، للحصار الكامل، ويتعرض هو ورفاقه للإذلال من خلال قطع خدمات الكهرباء والمياه وغير ذلك.

إننا نجتمع اليوم لثلاثة أسباب. أولا، لأن الأعمال العدوانية الإسرائيلية قد اتسع مداها فعدد الضحايا والقتلى والجرحى يتزايد كل يوم، وأعمال التدمير لا تتوقف حتى هذه اللحظة. ثانيا، لأن العدوان الإسرائيلي أخذت تتسع رقعته إذ بات يهدد الأمن والسلام في المنطقة بأسرها. وثالثا، لأن إسرائيل ترفض القبول بالقرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) فعليا وإن كان سفيرها قد ادّعى اليوم بأنهم يقبلون ذلك شفويا؛ وترفض تنفيذه لأنه يدعو إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية في وقت متزامن. كما أن القرار يؤكد على أن يتم الانسحاب من المدن الفلسطينية بما في ذلك رام الله فورا. والآن وبعد أكثر من ٩٦ ساعة لا يزال هذا القرار حبرا على ورق. وبدلا من ذلك فقد قامت إسرائيل بإعادة اجتياح مدن أخرى في خطة

واسعة كما يبدو لإعادة احتلال المدن الفلسطينية، كما أنها تسعى لتقويض السلطة الوطنية الفلسطينية وتدمير بناها التحتية، بما في ذلك مراكز القيادة ودوائر السلطة والمنشآت المدنية الأخرى.

إن الرأي العام العربي يغلي وهو يشاهد على شاشات التلفزيون الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي. كنا نتمنى لو أن هذا المجلس يشاهد نفس الصور حتى يتفاعل مع تلك الأحداث لأنه يرى الإعدامات والتعرض لسيارات الإسعاف وغير ذلك من الأعمال غير الإنسانية. ولم يقتصر الاستنكار على العالم العربي بل إنه شمل الكثير من عواصم العالم حيث عمت المظاهرات الكبيرة.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى إعادة التأكيد على قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من رام الله والمدن الفلسطينية الأخرى. كما إننا نطالب مجلسكم الموقر أن يؤكد على ضرورة نشر قوات حفظ السلام الدولية ومراقبين دوليين للإشراف على عملية الانسحاب والفصل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. فالشعب الفلسطيني الأعزل، الذي يتعرض للعدوان الإسرائيلي السافر، لا يستطيع حتى الدفاع عن نفسه في ظل الاختلال الرهيب لموازين القوى العسكرية. فكيف يمكن لبندقية الكلاشينكوف أن تواجه دبابات المركافا وطائرات الأباشي؟

إن الجمهورية اليمنية قد عبرت من خلال مواقف الرئيس علي عبد الله صالح وخطابه أمام قمة بيروت العربية، عن تضامن الشعب اليمني ودعمه لكفاح الشعب الفلسطيني الذي يمر الآن في أحلك الظروف، وهو يواجه شتى أنواع البطش والتنكيل على أيدي القوات الإسرائيلية المدججة بالسلاح.

كما أننا نعبر وكذلك فعل الرئيس عن مساندتنا للرئيس المنتخب زعيم الشعب الفلسطيني الرئيس ياسر عرفات الذي تطوق مقره قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهو يقف صامدا يدافع عن شعبه وعن كرامته.

السيد الرئيس، إننا نهيب بكم باتخاذ موقف حازم يجبر إسرائيل على احترام القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) والقرار الذي سبقه ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بالانسحاب الفوري من المدن الفلسطينية بما في ذلك رام الله، أو الشروع في حالة استمرار الرفض الإسرائيلي في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بقيام المجلس بمسؤولياته في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أشكركم سيدي الرئيس. في البداية أود أن أتوجه إليكم بالتحية والتقدير على إعمالكم الشطر الأول من المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن بأن مكنتم المجتمع الدولي الذي تعملون نيابة عنه من أن يطلع على أعمالكم وأن يشارك كذلك فيها. نقدر لكم ذلك كثيرا.

ثانيا، ومنذ البداية، أقول إن حديثي سيكون موجها إلى العقول، وإلى الأذهان، وإلى الضمائر، وسيكون أيضا في غاية التسجيل والتوثيق للتاريخ القادم حتما. فلا شيء يدوم على حاله، فالدوام لله وحده فقط. إمبراطوريات تقوم وتسود ثم تبيد. فنحن نوثق للأجيال التي سوف تأتي في المستقبل لتعرف أن هناك من قال كلمة حق في مجلس الأمن في وقت لم يعد للحق أي مكان في هذه الكرة الأرضية، بل

صارت القوة هي الحق وأنه لا قوة ولا حق على الإطلاق لأي كان في هذا العالم في هذا الوقت بالذات.

ولكي ننصف التاريخ، ولكي يكون حديثي موجها إلى الضمائر، ولكي يكون لسجل التاريخ، أقول:

أولا، لا يوجد على الإطلاق عبر التاريخ، وأتحدى أن يأتي لي أي إنسان بأي أطلس، أو خريطة جغرافية عليها كلمة إسرائيل، ففي أية بقعة من الأرض عبر التاريخ لا وجود لهذا الاسم على الإطلاق على أي شبر من الأرض. إن اسم إسرائيل هو اسم النبي يعقوب. وعندما خاطب الله بني إسرائيل خاطبهم هكذا: ''يا بني إسرائيل''، أي يا بني يعقوب. لا حجة في التاريخ ولا في الجغرافيا لأحد في أنه كان هناك في يوم من الأيام دولة اسمها إسرائيل على أرض فلسطين.

ثانيا، رُشّحت أربعة بلدان لكي يقام عليها وطن قومي لليهود: الأرجنتين وأوغندا والجبل الأخضر في ليبيا، بلادي، وفلسطين. فأية حجة تاريخية لأولئك في الأرجنتين أو في أوغندا أو في الجبل الأخضر في ليبيا، وكذلك في فلسطين؟

ثالثا، لا بد أن نفرق بين شيئين اثنين، القومية أو الوطن والدين. أن أعبد الله كمسلم عن طريق محمد، فذلك لا يعني أني لست ليبيا. إن غولدا مائير وبيريز جاءا من روسيا البيضاء، روسيا البيضاء وطنهما. كونهما يهوديين، ذلك شأن ديني لا علاقة له بالوطنية أو الوطن أو الجنسية. إن شارون، أيضا، لم يكن فلسطينيا في يوم من الأيام. إن بيغين جاء من بولندا، فهو بولندي، جنسيته بولندية، بلاده بولندا وليست فلسطين. نيتنياهو أمريكي من نيويورك، ربما من بروكلين. إذا كان لهؤلاء الحق في أن يستوطنوا فلسطين لأن موسى عليه الصلاة والسلام قد ولد هناك، أو نزل عليه الوحي هناك، إذاً هذه الحجة تنطبق كذلك على المسيحيين، فعيسى صلى الله عليه وسلم قد ولد في فلسطين، والوحي نزل عليه في فلسطين. وإذا كانت هذه الحجة قابلة للتطبيق كذلك فإن كل المسلمين من إندونيسيا إلى آخر الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي أن يذهبوا إلى مكة والمدينة ويستوطنوا السعودية. لا علاقة للإيمان العقائدي الديني بالانتماء الوطني أو الجنسية. فلسطين للفلسطينيين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهودا؛ أي اليهود الشرقيين الذين كانوا يعيشون في هذه البلاد.

رابعا، تم الحديث عن السلام. فما الذي حدث؟ قيل للأخوة الفلسطينيين اتركوا التحرير واجلسوا على مائدة المفاوضات؛ ناضلوا سياسيا. فاتجهوا إلى هذا الطريق. لم يتركوا مكانا إلا وذهبوا إليه. من أوسلو إلى مدريد، إلى واي ريفر، إلى واي بلانتيشن إلى واي ٠٠٠ لا أدري ماذا، إلى كامب ديفيد، إلى شرم الشيخ، ليس هناك مكان لم يذهبوا إليه. فما الذي حدث؟ هل حصلوا على شيء؟ هل التزم الطرف الآخر بما تعهد به ووقع عليه؟ أبدا.

أرجو أن تطلعوا على العدد الأخير من مجلة تايم التي تعرفونها جميعا، وهذه ليست مجلة ليبية على أي حال. في عدد المجلة الأخير خريطة - أنا واثق من أنكم اطلعتم عليها، لكن أرجو أن تعيدوا الاطلاع عليها مجددا لكي تروا أنه خلال الفترة المنصرمة، ما الذي بقي من ما يسمى بالضفة الغربية وغزة. هذه كلها مستوطنات. جميع هذه الأماكن مستوطنات.

إذاً، على ماذا يتم التفاوض؟ إذا كانت الأرض قد ملئت بالمستوطنات (المستعمرات)، على ماذا سيتفاوضون؟ ما الذي سيعيدونه للفلسطينيين؟ مئات القرى والمدن بنيت في الضفة الغربية وغزة، فما الذي سيعاد؟ إذاً الأرض لن تعاد، لأنها ملئت بمستوطنين جدد جاءوا من كل دول العالم، والفلسطينيون يُهجّرُون خارج أراضيهم، ومن هُجّروا ممنوع

عليهم العودة. وهذه الأراضي التي أقيمت عليها هذه المستوطنات هي أملاك للفلسطينيين. دمرت مساكنهم، دمرت مزارعهم وقطعت حتى الأشجار، التي تسبح لله سبحانه وتعالى، بالجرافات.

ما الذي تبقى يا سادة للفلسطينيين أن يتسلموه أو أن يقيموا دولة عليه بعد كل هذا؟ من يحاول منهم أن يدافع عن حرمته، عن بيته، عن أبنائه، عن بيته الذي يهدم، عن ابنه الذي قتل، عن مزرعته التي دمرت، يوصف بأنه إرهابي، أي منطق هذا؟ والإرهابي الذي يحتل، يشرع له البعض بأن له الحق في أن يدافع عن نفسه. يدافع عن نفسه أين؟ هو يعتدي ويضرب ويقتل ويحتل ويقطع أشجار الآخرين ويقيم عليها مستعمرات جديدة ويأتي لها بمستوطنين جدد من كل الكون، ويكون له الحق في أن يدافع عن هذا الاستعمار! أي منطق هذا يا سادة؟

هذا هو المنطق الذي جعل الفتيان والفتيات يستشهدون، ويقررون الموت لتحرير أراضيهم، وتحرير ممتلكاتهم الشخصية والعائلية دفاعا عن أنفسهم، عن حريتهم. هؤلاء صاروا إرهابيين. منطق معكوس تماما. ناس يستخدمون تعبيرات استفزوا بها العالم وكل الأحرار، وعروا أنفسهم بل ومنطقهم أيضا. ونحن نشكرهم لأنهم عروا النظام العربي الرسمي حتى من ورقة التوت. ونحن نشكرهم لأنهم بعثوا الحياة من جديد في الشارع العربي.

لقد قلت قبلا في المجلس وفي الجمعية العامة إن منطقتنا حبلى وإنه لا أحد يمكنه القول أو الجزم بما إذا كان المولود المنتظر سيكون سليما أم أنه سيكون سقيما. وإن أغلب الظن أنه سيكون سقيما. لقد تم إعطاء مشروعية لكل التنظيمات ولكل القوى الحية، سواء أكانت دينية أم قومية أم غيرها، لأن تبدأ في إحداث التغيير، بما في ذلك، بكل أسف، التنظيمات الدينية المتطرفة. لقد أعطيت مشروعية كبرى.

رئيس عربي يعتقل، وشعب فلسطين تنتهك أعراضه. تمر عليهم جنازير الدبابات والجرافات في أرضهم، وليس خارجها. إذاً، لم يعد أمام الجماهير العربية إلا الدوس على نظامها العربي الرسمي الخانع الجبان. عندئذ، يا سادة، لن يكون أمام مجلسكم الموقر عمل أي شيء. لن يمكنه عمل شيء، لأن إرادة رجل الشارع سوف تحل في البلاد العربية. هذه مسألة حتمية، مسألة أشهر، مسألة سنوات، هذا موضوع آخر، إنها مسألة وقت. لكن النظام العربي الرسمي أعطى مشروعية بخنوعه لكل القوى الحية أن تقوم، لا محالة. عندئذ، ما الحل ؟

أرجو من المجلس أن يعالج القضية على أنها قضية احتلال، وأنها آخر احتلال في الكرة الأرضية. وأمام المجلس فرصة، وأمام العقلاء فرصة أن يبحثوا في حل كذلك الحل الذي تم في جنوب أفريقيا، إذا كان هناك بالفعل من يفكر في السلام وفي الأمن في منطقتنا وفي سواها. نحن نعرف ما يجري، ونعرف تماما ما الذي سيحدث، ولهذا لم نتحدث عن ما يمكن أن يتقرر، لأننا نعرف طبيعة موازين القوى السياسية في هذا الوقت، وخاصة في الأمم المتحدة، وبالأخص في مجلس الأمن الذي غلب على أمره منذ سنة ١٩٩٠. ولهذا، نحن نتوجه بحديثنا هذا إلى العقول والأذهان، وإلى الضمائر؛ ونسجله للتاريخ.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، وعلى عقد هذه الجلسة للمجلس

لمناقشة صراع تؤثر تطوراته ونتائجه على العالم برمته. كما أود أن أشكر الرئاسة النرويجية على أدائها الممتاز خلال الشهر المنصرم.

يؤيد بلدي البيان الذي ستدلي به كوستاريكا في وقت لاحق من هذه الجلسة باسم بلدان مجموعة ريو.

وتدين شيلي بشدة الهجمات الانتحارية الشنعاء ضد السكان المدنيين في إسرائيل كما تدين العمليات العسكرية التي ترتكب ضد المدن الفلسطينية بثمن فادح من أرواح سكانها. وندين كذلك الهجوم على مقر الرئيس ياسر عرفات، الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني. ونعتبر هذه الأحداث تحديا للضمير المتحضر للبشرية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما أن شيلي تضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي التي تندد بدوامة العنف وتدينها بكل قوة وتطالب بتوقفها فورا.

ويلاحظ وفدي بقلق وانزعاج حقيقة أن العنف الذي نتأثر به، ينجرف بعيدا وبشكل خطير عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام. وإن رفض الطرفين الامتثال لقراري مجلس الأمن ١٣٩٧(٢٠٠٢) و ١٤٠٢(٢٠٠٢) له أثر خطير على مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل بوصفها أداة لا غنى عنها في البحث عن حل للصراع. ولذلك، سيكون له أثره على الدول الأعضاء، وبالتالي على قدرتنا على الامتثال للمبادئ والمقاصد التي حددها الميثاق في هذا الشأن.

وكما أشار المجلس مرارا وتكرارا، فإن تنفيذ خطة تينيت والتنفيذ العاجل للتدابير الواردة في تقرير ميتشيل هو السبيل الوحيد لفتح آفاق نحو السلام. مع ذلك، فإن بلدي تفهم أنه في ظل خطورة الوضع الراهن، لابد لنا أن نركز على إيجاد الحد الأدنى من الثقة بين الطرفين حتى يمكنهما التخلي عن التصلب والانتقام، والتحرك فورا وفي نفس الوقت في اتجاه تطبيق وقف حقيقي لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. ونطالب رئيس السلطة الفلسطينية بأن يدين الأعمال الإرهابية وأن يأمر بوقف كل أعمال العنف. وعلى الحكومة الإسرائيلية، من جانبها، أن تضع حدا لعملياتها الحربية ضد السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وهذا هو التصرف المسؤول الوحيد الذي ينبغي اتخاذه.

وشيلي تعتقد أن هذه التدابير لا يمكن تحقيقها بدون تواجد طرف ثالث في الميدان، على أن تكون لديه ولاية واضحة من قبل مجلس الأمن للتحقق من الامتثال للأحكام التي سيتم الاتفاق عليها بمجرد وقف إطلاق النار. ولابد أن يواصل المجلس بذل كل الجهود الممكنة للنهوض بهذه المبادرة، وذلك انطلاقا من المسؤولية التي تقع على عاتقه فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وتؤكد شيلي من جديد على ضرورة إقرار سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧(٢٠٠٢) و ١٤٠٢(٢٠٠٢)، ومبادئ مدريد. ونود كذلك أن نؤكد على الدور الأساسي للسلطة الفلسطينية التي لا تزال هي الشريك الشرعي الذي لا غنى عنه في مفاوضات السلام. ونحن ننادي بالحفاظ على السلامة البدنية لرئيسها وبأن ترد إليه حرية الحركة. ومن الضرورة مرة أخرى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتحويل في إقامة دولة ديمقراطية مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء، وحق إسرائيل في أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتفخر شيلي بأن لديها جاليات كبيرة من المواطنين الفلسطينيين واليهود. وقد أسهمت هذه الجاليات بنصيب وافر على مدى ما يزيد على قرن من الزمان في ثقافتنا

وتنميتنا. ولذلك تشعر شيلي بمزيد من الأسى إزاء هذا الصراع. ونحن نرغب بكل صدق في أن توضع نهاية لسفك الدماء في أرض مقدسة لأصحاب الديانات الثلاث الكبرى. ونأمل أن يعتمد مجلس الأمن، في ضوء هذه المناقشة، بالإجماع، تدابير حاسمة تؤدي إلى تنفيذ قراراته على نحو يشجع بقوة على إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، باعتباره الحل الدائم الوحيد للصراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن. وقد كنا من المشاركين في الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع اليوم في مواجهة العمليات العسكرية الشاملة الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ونود أن نعرب عن تقديرنا للمجلس لعقده المناقشة العامة خلال النهار، حيث تتاح الفرصة لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن وجهات نظرها أمام المجلس.

كما نلاحظ مع التقدير أن مجلس الأمن قد اتخذ خطوة إلى الأمام بتقريره، بناء على اقتراحنا، النظر في الاجتماع مع رئيس الوزراء شارون والرئيس عرفات بدلا من الاجتماع بممثليهما هنا في نيويورك.

غير أننا نعتقد أن الأمر قد يستلزم القيام بمزيد من العمل. ونود أن نذكّر المجلس بالاقتراح المقدم من بعض أعضاء حركة عدم الانحياز بأن يقوم مجلس الأمن بزيارة المنطقة للاطلاع بشكل مباشر على مجريات الأمور فيها. ولا شك أن قيام المجلس في هذا الوقت بزيارة إلى إسرائيل وفلسطين من شأنه أن يقدم دليلا آخر على أن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء الوضع المتدهور في المنطقة.

وحركة عدم الانحياز يساورها القلق من أن إسرائيل قد ظلت لسنوات عديدة ترفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن. ولا يمكن السماح باستمرار هذا الوضع، إذا أريد للمجلس أن يؤدي دوره في حفظ السلم والأمن. وسوف يتعين على المجلس في وقت ما أن يتصدى لجميع البلدان التي لا تنصاع لقراراته. ونحن نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لذلك.

وترى حركة عدم الانحياز أنه لا يمكن حل الصراع في الشرق الأوسط عسكريا، وأن الاحتلال، وأنشطة الاستيطان والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني هي الأسباب الأصلية للعنف وانعدام الأمن في المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن العدو في الشرق الأوسط ليس هو الرئيس عرفات أو السلطة الفلسطينية، وإنما العدو هو افتقاد السلم بين إسرائيل وفلسطين.

ولذلك، فإننا نشعر بأسف عميق لاختيار الحكومة الإسرائيلية الرد على الأعراض الناجمة عن احتلالها العسكري ذاته، باستخدام القوة المهلكة استخداما مفرطا، مما ترتب عليه تصاعد الصراع وتعرض السكان المدنيين في كل من فلسطين وإسرائيل لعواقب وخيمة. ومن الجلي أن قرار إسرائيل بتدمير البنية الأساسية الفلسطينية، وإذلال المدنيين الفلسطينيين، وتهديد حياة الزعيم الشرعي والمنتخب والمعترف به دوليا للشعب الفلسطيني، هو قرار لا يمكن تبريره باعتبار أن تلك الإجراءات تأتي ردا على الأعمال الإرهابية، بل لا يمكن تبرير هذه الإجراءات باعتبارها دفاعا عن النفس.

وهذا النهج ذو الطبيعة العسكرية التي تتخذه إسرائيل يزيد من صعوبة تبريره والتغاضي عنه أنه يأتي في

ظل جهود جديدة يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى حل سلمي للصراع. وترى حكومة جنوب أفريقيا أنه لا مبرر لما ارتأته إسرائيل من منع الرئيس عرفات من السفر إلى بيروت لتأييد ودعم المبادرة السعودية. لقد كان هذا الإجراء قصير النظر ومستفزا. وهو إجراء استغله مباشرة المتطرفون الذين هدفهم الوحيد هو الحيلولة دون تهيئة الظروف التي تسمح بوقف إطلاق النار وتعزيز التحرك نحو حوار فعلي بشأن السلام، وفقا لمتطلبات تقرير ميتشيل.

كما أن حكومة جنوب أفريقيا يزعجها للغاية أنه في نفس الوقت الذي كانت فيه القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية تجريان مناقشات مع الجنرال زيني حول إيجاد الظروف اللازمة لتنفيذ وقف إطلاق النار، عمد المتطرفون مرة أخرى إلى الهجوم على المدنيين الإسرائيليين الذين مات وأصيب العشرات منهم.

وكان رد إسرائيل على أعمال القتل هذه، ذلك التصعيد العسكري الضخم والمتوقع على نحو ما كان يحدث في الماضي، والسعي إلى استهداف الرئيس عرفات باعتباره عدوا، وإلى تدمير البنية الأساسية الفلسطينية، ومحاولة إذلال الشعب الفلسطيني وتركيعه.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، فإن الأمين العام للأمم المتحدة، والجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها تواصل تكثيف جهودها لتشجيع الفلسطينيين والإسرائيليين على التحاور. ولا نزال مقتنعين بأن من الممكن تحقيق حل شامل وعادل ودائم للأزمة. غير أنه لن يكون من السهل التغلب على ما أثارته النوبة الراهنة للأعمال الإرهابية والهجمات العسكرية من مرارة، وسوء ظن، وخوف، ولا بد من إقامة آلية للمراقبة موثوقة ومتعددة الجنسيات لتراقب على أرض الواقع تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الجانبين.

وقد اعترف مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بحق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في أن يعيشا جنبا إلى جنب، في أمن وسلام مع جيرانهما، كل في دولته المستقلة. كما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي طالب بالوقف الفوري للعنف ودعا إلى تنفيذ وقف فعلي لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. وأقل ما نتوقعه من إسرائيل هو أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن وأن تقوم على الأخص بتنفيذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

وختاما اسمحوا لي بأن أؤكد من جديد على حقيقة أساسية هي أن أمن إسرائيل لا يمكن تحقيقه من خلال فوهة المدفع. والحق أن دورة العنف المتصاعد الراهنة والتزايد المستمر في أعداد القتلى والمصابين من الإسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء لا يمكن إنهاؤها من دون حل سياسي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أهنئكم برئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لسعادتكم التوفيق والسداد في قيادة مداولاتنا إلى ما نصبو إليه. وأشكركم على استجابتكم لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية. والشكر موصول لسعادة المندوب الدائم

للنرويج، مع تهنئتنا له على الحكمة في قيادته لأعمال مجلسنا في الشهر الماضي.

إن الأحداث الدامية في فلسطين المحتلة تؤكد ما سبق أن كررناه من أن إسرائيل لا ترغب في السلام ولا تسعى إليه. لقد وعد الرئيس الحالي لحكومة إسرائيل بتحقيق أمن بلاده، واعتبر أن السلام لا يحقق أمن إسرائيل، ومارس القمع اللاإنساني والعدوان الغاشم على الإنسان وعلى الأرض، ولم يستثن وسيلة خسيسة إلا وارتكبها بحجة توفير الأمن وبادعاء محاربة الإرهاب.

إن الخلط بين الإرهاب الذي ترتكبه إسرائيل وبين المقاومة الوطنية الفلسطينية يجسِّد الظلم الفادح على حق الشعوب في تحرير أراضيها والحصول على حقوقها والمحافظة على كرامتها وحريتها. إن إرهاب الدولة الذي ترتكبه إسرائيل، ليس دفاعا عن نفسها أو حماية لمواطنيها، بل هو حماية لاحتلالها وتكريس لاغتصابها. فإسرائيل لا تملك حقا مشروعا في الضفة الغربية/القدس وقطاع غزة اللتين دخلتهما في حرب ١٩٦٧ ولم تخرج منهما منذ ذلك الوقت. والفلسطينيون، شأن من عاشوا في ظل أي احتلال، من حقهم، بل من واجبهم، تحرير أراضيهم واستعادة حريتهم.

ومع بشاعة الاحتلال الإسرائيلي والمجازر التي ترتكبها قوات الاحتلال تضع إسرائيل اللوم على الفلسطينيين الذين كان عليهم أن لا يلتفتوا إلى الاحتلال وأن يتغافلوا عن استخدام الأسلحة الثقيلة ضدهم وأن ينسوا مئات القتلى وآلاف الجرحى وأن لا يتذكروا ممتلكاتهم المنهوبة وحقوقهم المسلوبة وديارهم المدمرة. كان يجب على الفلسطينيين أن لا يصرخوا وأن لا يقاوموا وأن يرضوا بنعيم الاحتلال الإسرائيلي وبسلام القتل العشوائي وأمن التصفيات الجسدية. سلام البطش والتدمير وأمن الحصار والتجويع. سلام الترسانة المكدسة بالسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل وأمن الضغط والتهديد والوعيد والابتزاز. سلام الوعود الكاذبة والاتفاقات غير المطبقة وأمن التنكر للشرعية الدولية والحقوق الإنسانية. سلام المستوطنات المتزايدة والمتوسعة وأمن الجزر المتناثرة والمحاصرة من قبل الإسرائيليين.

لقد لجأ الشعب الفلسطيني إلى المقاومة بعد سنين طويلة من الإحباط المرير وخيبة الأمل في تحقيق العدل والإنصاف من خلال مساعي التسوية السلمية، والتي لم تحقق هدفها بسبب تعنت إسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها. لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى الانتفاضة والمقاومة بعد أن تقاعس مجلس الأمن في الإصرار على تنفيذ القرارات التي أصدرها وبعد أن رفض مجلس الأمن إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي كان يمكن أن يمنعوا، أو على الأقل يحدوا من تدهور الأوضاع وتفاقمها.

ماذا يعمل الفلسطينيون الذين يلقون الذل والهوان صباح ومساء كل يوم؟ كيف يتصرفون مع تجاهل المجتمع الدولي لحقوقهم وعدم إصراره على احترام الشرعية الدولية؟ كيف يكون موقف هذا الشعب المقهور الذي حُرم من الأمن والاستقرار بل ومن أبسط مقومات العيش بكرامة مثل باقي الشعوب؟ كيف يواجهون سياسة الإغلاق والحصار والتجويع والعقاب الجماعي؟

أتتفق الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها قوات الاحتلال مع نصوص اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بالتعامل مع المناطق المحتلة؟ أبعد كل ما يراه العالم يوميا في التلفاز ويقرأه في الصحف ويسمعه من الإذاعات أن نستغرب يأس الفلسطينيين وإحباطهم؟

إن المسلك العدواني للحكومة الإسرائيلية يؤكد المدى الذي بلغته في ابتعادها عن منطق الحوار ولغة السلام واعتمادها أساليب الحرب والدمار كوسيلة لتحقيق غاياتها

وأهدافـها التوسـعية. إن نظريـة أن القـوة الإسـرائيلية كفيلـة بإسـكات المطـالب الفلسـطينية لـن تجـدي ولـن تفلـح، وإذا كـانت إسـرائيل قـد خططـت لتحـول عدوانها إلى حـرب بـين غـالب ومغلـوب وإلى معـارك تنتـهي برفـع الفلسـطينيين رايـة الاستسلام عليها أن تتذكر أن التاريخ لم يسجل قط لشعب مغلوب على أمره أن يستسلم لقوة مادية مهما كان عتوها، ذلك أن كفاح الشعوب تكون فيه الغلبة بمقدار القدرة على الصمود وتحمله للضربات الموجهة من المحتل. وقدرة الصمود تستمد قوهّا من الحق ومن المطالب العادلة. وكما استقلت الدول التي كانت مستعمرة ستستقل دولة فلسطين بإذن الله.

إن ما يجري من عـدوان غاشـم في فلسـطين المحتلـة يؤكد بطش الاحتلال وأن القيادة الإسرائيلية التي وصلت إلى موقعها في ظل ظروف بالغة التعقيد وشديدة الخطورة تسعى إلى تفجير الأوضاع في المنطقة وقلب الموازين وخلق حقائق جديدة على الأرض قبل أن تجلس إلى مائدة مفاوضات الحل النهائي بعد أن أدركت أن مسيرة السلام والتسوية العادلة لا تحقق لها أطماعها، وقد تصورت أن عامل الوقت يخدمها وأن تـردد مجلـس الأمـن في تنفيـذ قراراتـه ورفضـه إرسـال مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثل ما فعل في مناطق أخرى، واكتفاء المجتمـع الـدولي بـترديد عبـارات الشجب والاستنكار دون أن يقـترن ذلـك بـإجراءات تجـبر إسرائيل على احترام الشرعية الدولية، اعتقدت إسرائيل أن كل ذلك سيجبر الفلسطينيين على قبول الواقع الجديد. وهذا تصور خاطئ واستنتاج مغلوط، فإن إسرائيل إذا كانت قد نجحت في دفع الفلسـطينيين إلى اليأس والإحباط فإنها قد جلبت في نفس الوقت القلق والخوف من الشعب الفلسطيني الذي فقد كل شيء حتى الأمل في أن ينعم بما تنعم به الشعوب من حرية وكرامة وأمن واستقرار.

لقد تقدم صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية بمبادرة سلام تحقق الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة. وتبنّت القمة العربية هذه المبادرة مما يؤكد رغبة كل العرب في السلام وفي الأمان للجميع، وأننا نتطلع أن لا يدع الشعب الإسرائيلي فـرص السـلام تضيـع وأن يراهـن علـى العـدل والإنصـاف للجميع، فإن الأمن لا يتحقق ولـن يسـود بـالعدوان، وإنما يتجسَّد من خلال تفـهم العقـول وتفـاعل المصـالح وتعـاون الشعوب.

إننا نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والتحرك العاجل لدفع إسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية والوقف الفـوري للعـدوان الإسـرائيلي ورفـع الحصـار فـورا وبـدون شـروط عـن الشـعب الفلسـطيني وعـن زعيمـه المنتخـب والمعـترف بـه مـن جميـع دول العـالم الرئيـس ياسـر عرفـات وتحقيق انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما ندعو مجلس الأمن إلى نشر قوات حفظ السلام الدولية ومراقبين دوليين للإشراف على عمليـة الانسـحاب والفصل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وإلزام إسرائيل، وهي القوة المحتلة، باحترام نصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونؤكد مرة أخرى ما جاء في بيان لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة أمام هذا المجلس بأن مشكلة الشرق الأوسط كـانت ومـا زالـت الاحتـلال الإسـرائيلي الـذي أدى إلى الإخلال بالأمن وتزايد العنف والإرهاب في المنطقة والحرمان الاقتصادي والمعاناة. وأن هذه المشكلة مترابطة فيما بينها وأن أي محاولة لحصر المشكلة في نطاق الأمن وحده لن يحل المشكلة ولا بد من معالجة مشكلة الأمن ومعالجة المسائل السياسـية في نفـس الوقـت لإحيـاء الأمـل لـدى الشـعب الفلسطيني في غد مشرق ومستقبل آمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن ويتمنى لكم كل النجاح في هذا العمل الهام للغاية. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدار بها السفير أولي بيتر كولبي، ممثل النرويج، أعمال المجلس خلال الفترة الحرجة السابقة.

وتعرب تركيا عن موافقتها على بيان الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تكون مطالبتنا للطرفين على حد سواء مطالبة رصينة كي ينفذا مسؤولياتهما تجاه شعبيهما وتجاه معظم أعضاء المجتمع الدولي. الصراع الكبير والمتصاعد بدرجة خطيرة في الشرق الأوسط ما يزال جاريا بلا هوادة، ونحن نجتمع للمرة الثانية في خلال فترة لا تتجاوز حتى ٩٦ ساعة، الأمر الذي يشهد على خطورة الحالة. المآسي تتراكم؛ وينتشر الخوف ونذر الشر في كل أنحاء المنطقة. وبالتأكيد، هذه الحالة هي أكثر خطرا عن ما يراه الكثيرون وهي تخرج أكثر فأكثر عن نطاق السيطرة ساعة بعد ساعة. لقد أصبح الإسرائيليون والفلسطينيون ليس على حافة الهاوية فحسب، بل إن المنطقة كلها أصبحت معرضة لأخطار أوسع نطاقا، ويجري هذا في وقت يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لعدد من المشاكل الأخرى ومناطق فيها مشاكل بنطاق غير مسبوق وعلى نحو عاجل.

الشرق الأوسط منطقة هامة للعالم. ولقد تحققت فيه إنجازات كثيرة غير مسبوقة كما نشأت ديانات عظمى في قلب هذه المنطقة التي لا يستطيع أي فرد أن يشعر تجاهها بإحساس زائف بالراحة يمكن أن يسفر عنه عدم اهتمام في غير محله أو يوجده إحساس متصور بالسيطرة.

الشرق الأوسط يهم تركيا، لأننا قابلنا في البداية صديقين قديمين وعزيزين في الأناضول والشرق الأوسط. وتعزى أهميته إلى الطريقة التي تطورت بها هاتان الصداقتان عبر زهاء فترة ألف عام الآن ونشعر بأننا محظوظون لمشاهدة تطورهما كما أننا في مقدمة العقائد والتقاليد الكبرى للبشرية. لقد تقاسمنا الصداقة، والحكمة والذكريات الخالدة التي نتمتع بها اليوم مع الأمتين اليهودية والعربية. وكانت رفاهية هاتين الأمتين هامة بالنسبة لنا في الماضي، وهي مهمة بالنسبة لنا في الوقت الحاضر وستظل كذلك في المستقبل.

هذا على وجه التحديد هو السبب الذي من أجله أصبحت الحالة الراهنة غير مقبولة لنا. ولا نستطيع أن نقبل العمليات الانتحارية بالقنابل، التي هي ببساطة مجرد إرهاب في أكثر أشكاله رعبا، كما أننا لا نستطيع أن نقبل العدوان ضد الرئيس عرفات الزعيم الشرعي للشعب الفلسطيني. ومما يدعو إلى الأسى، أننا نشعر بالرعب من كل منظر تقريبا يصل إلينا من ذلك الجزء من العالم في هذه الأيام: مدنيون تغطيهم الدماء؛ ومقر تحت وابل من القنابل والطلقات النارية. لا نستطيع أن نرى هذا التدمير الذاتي.

وتوضح الأحداث التي جرت في الأيام القليلة الماضية والطريقة التي تطورت بها هذه الحالة بأنه ليس بالمستطاع ترك الطرفين لوحدهما وتقع على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الولايات المتحدة، المسؤولية عن التدخل لإعادة الطرفين إلى عملية التفاوض. وتتمثل الطريقة التي من شأنها أن تعيد عنصر التفاوض الهام إلى الصورة في الوقوف على مسافة عادلة ومتساوية من الطرفين، على حد سواء. وفي الحقيقة، نحن والطرفان بحاجة إلى ذلك، لأن التضليل المفرط بشأن حل يتحقق الوسائل العسكرية مسألة خطيرة، ليس

فحسب بالنسبة لأولئك الذين يراودهم التضليل، بل وأيضا للمنطقة بأسرها. فالمنطقة الجغرافية بكاملها يتم جرها الآن إلى أزمة كبرى قد تؤدي إلى انهيار الاستقرار بأكثر من معنى في العالم. هذه أسباب كافية للولايات المتحدة، التي قامت بدور رئيسي في جميع مبادرات السلام السابقة، لكي لا تتوقف عن الاضطلاع بمسؤولياتها. وينبغي أن تمارس نفوذها لكي تتحقق احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية.

اسمحوا لي أن أوضح نقطة واحدة وهي: أننا نشجب بقوة الإرهاب المرتكب عن طريق عمليات تفجير القنابل الانتحارية، ونشعر تماما بالغضب الذي يحس به الشعب الإسرائيلي. ولا يمكن أن يكون هناك أي سبب معقول أو أية دوافع مفهومة للإرهاب، وينبغي عدم التهاون تجاهه. وتقع على جميع الفلسطينيين وقيادتهم مسؤولية بذل قصارى الجهود التي بمستطاعهم لمنع إعادة تكرار هذه الأعمال الإرهابية.

وفي الوقت نفسه، نحتج بقوة على معاملة الحكومة الإسرائيلية للرئيس ياسر عرفات. وليس لأحد الحق في معاملة رئيس دولة منتخب على نحو يتسم بعدم الاحترام كهذه المعاملة، وفضلا عن ذلك، ليس لأحد الحق في تفكيك الأجهزة والآليات الإدارية وتدميرها. وما هي الإجراءات الأخرى، إن لم تكن هذه هي الإجراءات، التي من شأنها أن تساعد الشعب الفلسطيني على الاستسلام للضغط الناجم عن التصرف المتطرف؟ غالبية الشعب الفلسطيني ما تزال تأمل في السلام. هذا هو ما نحن بحاجة إلى ضمانه في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، ويتعين علينا أن نجد الطرق لتنميته – لا، بطبيعة الحال، بتمهيد الطريق أمام سُحُب الظلام التي يود المتطرفون جلبها على شعبهم.

قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لابد من تنفيذه على الفور. ولا بد أن تنسحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. ويجري حاليا انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين. ويحتاج الفلسطينيون على الفور إلى مساعدات إنسانية. ويتساءل كل إنسان عن المدى الحقيقي الذي ستصل إليه هذه الحملة العسكرية. ويشعر العالم بالقلق إزاء زعزعة الاستقرار التي تسببها هذه الحملة.

ونحن لا يمكننا أن نلوذ بالصمت بينما نرى الطرفين يساعد كل منهما الآخر على الانتحار. وإدراكا من تركيا لمسؤولياتها التاريخية والمعاصرة، فقد عقدت العزم على العمل بالطريقة التي تتناسب مع صداقتنا الثابتة مع شعوب المنطقة كافة. وفي واقع الأمر، فإن الوضع يتطلب مساعدة الجميع. ونرى من الضروري أن توضع خطة محددة من شأنها إنهاء الاحتلال والعنف والإرهاب. ونعتقد أن على جميع الأطراف المهتمة أن تعمل في إطار من التنسيق كيما يكون لها تأثير على التطورات الجارية في المنطقة، وعلى أساس اتفاقات مدريد وأوسلو. وتركيا تعمل بصورة إبداعية من أجل تحقيق هذه الغاية.

لقد اضطلعت تركيا دوما بدور توفيقي في صراع الشرق الأوسط. وأسلافنا قد حققوا السلام في تلك المنطقة على مدى أكثر من ٥٠٠ عام. ولقرون عديدة، حرصت تركيا على أن يسود الاحترام المتبادل والتسامح بين معتنقي الأديان الثلاثة الكبرى، والذين يتوزعون على نحو ١٠٠ من الأمم والجماعات.

ولا بد لي أن أكرر: إننا لا يمكن أن نحتمل مشاهد القتال والعنف هذه بين من هم أعزاء علينا بصورة خاصة. وتركيا التي تربطها علاقات تقليدية طيبة مع كل من إسرائيل وفلسطين، تطلب إليهم أن يتيحوا لنا الفرصة لمساعدتهم. ولا تزال هناك آفاق أفضل وأكثر إشراقا لم تهدر بعد. ونرجو أن يتلقوا نداءات المجتمع الدولي، علاوة على مشاعر الصداقة، بحسن نية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشامسي (دولة الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم لتقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح، كما لا يفوتني تقديم التهنئة إلى سلفكم ممثل النرويج على حسن إدارته. وأتوجه إليكم وللأعضاء بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لعقد هذا الاجتماع الطارئ والهام الذي نأمل أن يساهم في تفعيل مسؤوليات المجلس تجاه ما يجري في منطقة الشرق الأوسط من حرب إبادة ضروس وممارسات للتطهير العرقي الفاضح تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وقيادته التاريخية.

يجتمع مجلس الأمن اليوم مجددا في ظل ظروف استثنائية وخطيرة للغاية فرضتها صور المجازر البشرية والدمار وحرب الإبادة والاعتقالات الجماعية التي ما زالت تتناقلها شبكات الأنباء العالمية منذ يوم الخميس الماضي وحتى هذه اللحظة من داخل المدن والقرى الفلسطينية المحاصرة قرابة العام والنصف على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من جملة القرارات الدولية الصادرة التي طالبت إسرائيل بالانسحاب وفك الحصار عن هذه المدن والقرى الفلسطينية والاحتكام لخطة تينت لوقف إطلاق النار وتوصيات تقرير ميتشيل نفاجأ وبكل ذهول بالتمادي الحالي للحكومة الإسرائيلية الذي أدى إلى تصعيد حملتها العدائية الحاقدة ضد الفلسطينيين لتشمل ضمن خطتها المبيَّتة إعادة احتلال المدن الفلسطينية والتدمير الكامل لمقر رئاسة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الوطنية، وقتل واعتقال عشرات الموظفين فيها، ومحاصرة وعزل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وبعض مساعديه، وذلك في أخطر انتهاك أخلاقي وسياسي وقانوني شهدته البشرية منذ إنشاء الأمم المتحدة.

وعودة للتاريخ، سنجد أن الحرب التي أعلنها رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون قبل أيام على الفلسطينيين ومدنهم المحاصرة والمغلقة أمام فرق دعاة السلام وعدسات التلفزيون ووكالات الإغاثة الإنسانية العالمية ليست بجديدة، بل هي امتداد وحلقة من حلقات مسلسل الإجرام الوحشي التي اقترفها شارون المعروف بعدائه للعرب والفلسطينيين، وإلا كيف يفسر العالم تكرار مأساة حصار الرئيس الفلسطيني في بيروت ومجازر مخيمي صبرا وشاتيلا في مدن رام الله وبيت لحم وقلقيلية وطولكرم وجنين وغيرها من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية الأخرى، فلم يعد سرا على أحد ما ينتهجه شارون وآلته الحربية حتى هذه الساعة من سياسات للقتل والإعدامات الميدانية في صفوف الفلسطينيين المدنيين، وخصوصا في مدينة رام الله التي ما زال ينتشر في شوارعها وأحيائها المغلقة أمام فرق الإسعاف والصليب الأحمر العشرات من القتلى والمصابين الفلسطينيين المدنيين. كما أن الجيش الإسرائيلي لم يكتف بفرض الحصار وقنص كل ما يتحرك في شوارع هذه المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية فحسب، بل عمد منذ يوم الجمعة الماضي إلى قطع الكهرباء والماء والإمدادات الغذائية والدوائية وخدمات الإسعاف عن السكان العزل، وأيضا إلى نهاب واقتحام البيوت وتدمير المستشفيات والمنازل والمؤسسات ودور العبادة وقتل من فيها من مدنيين وأطفال بحجة ملاحقة المطلوبين.

إن حجة الأمن ومحاربة الإرهاب المزعومة التي تعلنها حكومة شارون لتبرير حقدها المتنامي ضد الشعب الفلسطيني ومخطط إعادة احتلالها لأراضيه لم تنطل على الرأي العام

العالمي الذي شاهد بأم عينيه أخطر أنواع جرائم الحرب الذي تمارسه الدبابات والطائرات والمجنزرات والمدافع الإسرائيلية ضد أبناء هذا الشعب وقيادته الوطنية، ولذا فإن مجلس الأمن الذي حرص في مجمل قراراته السابقة على إدانة الإرهاب ونبذ الاستعمار والاحتلال بكل أنواعه وصوره يتعين عليه اليوم ودون أي مزيد من التأخير أن يفرق بين إرهاب الدولة وتدابير جرائم الحرب التي تقترفها يوميا وبلا هوادة قوات الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عقود، وبين المقاومة المشروعة التي يمارسها أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل من أجل دحر هذا الاحتلال الظالم والدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم وتطلعاتهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا إذ نجدد تضامننا ومساندتنا المطلقة مع مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الشجاعة نطالب مجلس الأمن وكافة الدول الفاعلة فيه، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، بتحمل مسؤولياتها السياسية والأخلاقية والقانونية الكاملة تجاه قضية فلسطين وتطوراتها الخطيرة وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

أولا، رفض وإدانة جرائم الحرب والإرهاب الإسرائيلي بكل أنواع العبارات الممكنة، حتى لا تسيئ الحكومة الإسرائيلية فهم رسالة المجتمع الدولي الواضحة التي تجسدها قرارات مجلس الأمن ولا سيما القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الصادر مؤخرا والداعي إلى انسحابها من كافة الأراضي الفلسطينية التي أعادت احتلالها انتهاكا لتعهداتها في اتفاقيات أوسلو والقرارات الدولية الأخرى ذات الصلة.

ثانيا، المطالبة بأن يكون هذا الانسحاب الإسرائيلي فورا وبدون شروط، كما يجب أن يشمل ضمن إجراءاته فك الحصار الذي تفرضه إسرائيل على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات باعتباره الرئيس الشرعي والمنتخب للشعب الفلسطيني، والإفراج عن الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين.

ثالثا، السماح بإيفاد فرق مراقبين دوليين من إدارة عمليات حفظ السلام ولجان حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة العالمية للوقوف على إجراءات حماية الشعب الفلسطيني وضمان إيصال الدواء والغذاء والمساعدات الإنسانية للآلاف من المشردين والمتضررين منهم، فضلا عن تحديد هويات مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين تسببوا في إزهاق أرواح المئات من المدنيين بما فيهم الأطفال والنساء.

رابعا، إلزام إسرائيل بدفع التعويضات اللازمة عن الأضرار الجسيمة والفادحة التي ألحقتها بالبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية، وممتلكات المؤسسات والأفراد وأرواح المدنيين العزل.

خامسا، تعزيز دور وجهود الفريق الرباعي المعني وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة وذلك على قاعدة من الشفافية وعدم الانحياز لمساعدة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على تنفيذ خطة تينت وتوصيات تقرير ميتشيل تمهيدا لاستئناف الحوار ومفاوضات السلام بينهما وعند النقطة التي توصلت عندها عام ٢٠٠٠.

سادسا، دعم وانتهاج مبادرة السلام التاريخية الجادة التي اتخذها القادة العرب في قمة بيروت كأساس استراتيجي مطروح للتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية ومسألة النزاع العربي الإسرائيلي، وبما يكفل تحقيق سلام عادل ودائم مبني على أسس مبادئ الميثاق وأحكام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارات ١٨١ (١٩٤٧) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠١) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا إذ نتطلع إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف في القريب العاجل كشرط أساسي يحقق السلام العادل والدائم والشامل لمشكلة الشرق الأوسط، نعرب عن أملنا في أن يقوم المجتمع الدولي وعلى وجه الاستعجال بتقديم المنح والمساعدات الإغاثية والمالية والاقتصادية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني من أجل تمكينهم من تضميد جراحهم وإعادة إعمار مدنهم وقراهم ومؤسساتهم الوطنية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها وبكل أسف سياسة شارون وشركائه من مجرمي الحرب الإسرائيليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم في هذه المرحلة المبكرة من رئاستكم لدعوتكم لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين. وإننا نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا بصفته رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز. ونحن ممتنون للسفير الفلسطيني القدوة لاطلاعنا على آخر التطورات ولملاحظاته التي اتسمت بقدر كبير من ضبط النفس، بالرغم من الاستفزاز على الأرض. ولا بد أن ذلك كان أمرا شديد الصعوبة بالنسبة له.

ويشهد العالم أجمع بذعر وبشعور من عدم التصديق المطلق الإجراءات الصارخة والعديمة الرحمة التي تتخذها إسرائيل لتخويف وإرهاب وإخضاع الشعب الفلسطيني وقيادته. وقد أطلقت إسرائيل العنان لعهد الإرهاب ليلا ونهارا، من خلال قواتها العسكرية الساحقة - لكل ما هو - ضد الشعب الفلسطيني. ولذلك، فإنني لا أشعر بالحرج على الإطلاق للجلوس حيث أنا. فهو على الأقل يمثل دعما رمزيا لشعب فلسطين في هذا الوقت الحرج.

بالهجوم العسكري الشامل الذي شنته القوات المسلحة الإسرائيلية ضد البلدات والمدن الفلسطينية والحصار المفروض على مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله، أصبحت نية الحكومة الإسرائيلية واضحة جدا. وفي الحقيقة، لم تتردد الحكومة الإسرائيلية في إظهار نيتها الحقيقية. ويتمثل هدفها، الذي ينفذ باسم تحطيم ما يسمى "بالهياكل الأساسية للإرهاب"، في الحقيقة في تقطيع وتفكيك الهياكل الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وشل قيادتها وإصابتها بالعجز. وهي بذلك تقوم بتدمير أسس الحوار السياسي ذاتها بين الجانبين الذي تم تأكيده والاعتماد عليه بشكل جاد من خلال عمليتي مدريد وأوسلو. وبعزل الرئيس عرفات وجعله "لا يناسب المقام" - تلك هي العبارة التي استعملت - تقوم الحكومة الإسرائيلية بتمزيق كل الاتفاقات بأنواعها والتفاهمات التي تم التوصل إليها بين الجانبين منذ بداية عملية السلام. هذا جنون ويجب أن يتوقف. ويجب إبلاغ الحكومة الإسرائيلية بعبارات لا تحتمل التأويل بأنه لا يمكن أن يكون هناك "حل" عسكري للمشكلة، نظرا لأن أي قوة عسكرية، مهما كانت ساحقة، لا يمكن أبدا أن تقهر إرادة وتصميم الشعب الفلسطيني على إقامة دولة مستقلة وذات سيادة في وطنه. وإذا كان هناك من درس واحد كان يجب على إسرائيل أن تتعلمه طوال هذا الصراع المأساوي في الشرق الأوسط، فهو ذلك الدرس.

إن الحالة في فلسطين تبعث على القلق الخطير للمجتمع الدولي، ولكن بوجه خاص للبلدان الإسلامية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يوجه انتباه المجلس إلى البيان الذي أصدره وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعهم الحالي في كوالالمبور، ماليزيا. وعلى

الرغم من أن الاجتماع الوزاري الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي عقد لغرض محدد هو معالجة مسألة الحملة العالمية ضد الإرهاب الدولي ودور البلدان الإسلامية في تلك الحملة، فقد وجد الوزراء أن من الضروري أن يعربوا عن موقفهم من الحالة في فلسطين. وستقوم مالي بصفتها الرئيس الحالي لاجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بإبلاغ هذا البيان رسميا إلى رئيس مجلس الأمن قريبا، إلا أن ماليزيا، بصفتها الدولة المضيفة لذلك الاجتماع، ترى من الملائم أن تبرز في هذه الجلسة الهامة للمجلس، النقاط البارزة في ذلك البيان، على النحو التالي.

يدين المؤتمر بقوة الاقتحام الإسرائيلي الأخير للمدن والقرى الفلسطينية، بالإضافة إلى مقر الرئاسة الفلسطينية وتعريض حياة الرئيس عرفات والزعماء الفلسطينيين الآخرين للخطر. ويعتبر المؤتمر أن هذا الهجوم يشكل انتهاكا لكل المعايير والقوانين الدولية وذروة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

ويطلب المؤتمر من مجلس الأمن، ومن الدولتين اللتين تشتركان في رعاية عملية السلام ومن الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤوليتها عن إيقاف العدوان الإسرائيلي فورا وتحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

ويكرر المؤتمر تأكيد دعم الدول الإسلامية المستمر لكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما ذلك حق اللاجئين في العودة والحق في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشريف.

وبينما يدين المؤتمر ممارسة إسرائيل لإرهاب الدولة، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراء فوري لوقف العدوان الإسرائيلي والممارسات غير المشروعة ورفع الحصار.

ويطلب المؤتمر من مجلس الأمن أيضا اتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتطبيق عقوبات رادعة ضد إسرائيل.

ويعتبر المؤتمر أن الأعمال الإرهابية الإسرائيلية والممارسات العدوانية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتجر المنطقة نحو حرب شاملة، مما يستدعي قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراء فوري بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرحب المؤتمر بمبادرة السلام العربية التي تم اتخاذها في مؤتمر القمة العربية الأخير في بيروت ويطلب من مجلس الأمن إنشاء آلية لتنفيذها بموجب قرارات المجلس ذات الصلة والشرعية الدولية.

وتأمل حكومتي وحكومات جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بأن يولي المجلس، لدى التصدي لمعالجة الحالة الحرجة في فلسطين، النظر الجدي لهذا البيان. وقد تكلمت قبلي عدة دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ويعرب وفدي عن تأييده الكامل لبياناتها البليغة وحتى العاطفية.

إن جميع البلدان المحبة للسلام تمقت الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وقد انضممنا إلى التحالف العالمي لمحاربة هذا البلاء. ولم تقصر الدول الإسلامية عن القيام بذلك وهي تجتمع في عاصمتنا، كوالالمبور، لتنسيق أعمالها لكي تساهم بصورة فعالة في هذه الحملة، التي يجب أن نخرج منها منتصرين. بيد أن من الضروري أن يفرق المجتمع الدولي بين الإرهاب بحد ذاته والكفاح المشروع من أجل الاستقلال ضد الاحتلال الأجنبي و الهيمنة الأجنبية. وعلى الرغم من أن قتل المدنيين الأبرياء من قبل الأفراد أو مجموعات الأفراد لا يمكن أن يبرر ويجب أن يدان، كذلك يجب أن يدان قتل الأبرياء على يد أجهزة الدولة. وإذا كنا نحن، المجتمع الدولي،

جادين في سعينا إلى مكافحة الإرهاب، فإنه لا يمكن قبول الكيل بمكيالين.

ويجب أن يمارس المجلس مسؤوليته بموجب الميثاق ويقوم باتخاذ إجراء فوري لوقف المجزرة. ويجب أن يتصرف فورا لإنقاذ الشعب الفلسطيني وقيادته المهددة، التي توشك الحكومة الإسرائيلية التي تصمم على إحراز نصر عسكري مهما كلف الأمر أن تتخلص منها. وعلى الرغم من أننا نرحب باعتماد قراري المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ باعتبارهما خطوة إيجابية في معالجة الحالة، فإننا ندعو المجلس إلى دعم تصريحاته بعمل فوري وملموس. ومن الضروري أن يتابع المجلس هذين القرارين، وبشكل خاص، القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) الذي، من بين أمور أخرى، يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. ومن المهم ألا يسمح المجلس لنفسه بالوقوف موقف المتفرج مرة أخرى. فعدم إيجاد أي إجراء يعتبر مساويا للتغاضي عن السياسات والأعمال العدوانية للحكومة الإسرائيلية، والأسوأ من ذلك أنه يسمح بانفجار الحالة لتصبح كارثة ضخمة، سنأسف لها جميعا.

إن الحالة في الأراضي المحتلة لا يحتملها الشعب الفلسطيني. والواقع أن مجرد مشاهدتها على شاشة التلفزيون غير محتملة. لقد حذر وفدي، مرة بعد مرة، من أننا قد نصل إلى نقطة لا رجعة فيها، ما لم يبذل المجلس جهودا فورية حازمة لوقف العنف. ونرى أننا أوشكنا الوصول إلى هذه النقطة.

وما زلنا نعتقد أن ما يلزم فورا لوقف العنف ومنع الانزلاق نحو الحرب هو أن يأذن المجلس بإيفاد قوة للأمم المتحدة أو قوة دولية لحفظ السلام أو للرصد في الأراضي المحتلة، أو على الأقل، بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للمجلس، في البداية، ولذلك نشعر بالامتنان لرئاسة مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز على تجديد الاقتراح المقدم من الحركة إلى المجلس توا.

ونظرا للكراهية العميقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا بد من تدخل طرف ثالث محايد. وهنا نشعر أن مجلس الأمن يستطيع بل ينبغي أن يقوم بدور حاسم. فإلى جانب الآخرين المستعدين لبذل الجهود، يجب أن يشارك المجلس بصورة كاملة في الجهود المبذولة لوقف العنف وأن يشترك في البحث عن سلام دائم بين العرب والإسرائيليين. وعليه أن يوقف الأعمال العدائية الجارية دون شفقة في الأراضي المحتلة. ويجب أن يساعد على تحقيق رؤية الدولة الفلسطينية المعرب عنها في قرار المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وتبقى الأمم المتحدة ويبقى مجلس الأمن، على وجه الخصوص، الأمل الأخير للشعب الفلسطيني. فهو يتطلع إلى الأمم المتحدة كنصيرة للمظلومين، لاستعادة حقوقه كشعب – الحقوق التي حرم منها منذ عقود. ووفدي يأمل، سيدي، أن يتمكن المجلس، في ظل قيادتكم الذكية، من تجميع ما يلزم من إرادة سياسية وحكمة وشجاعة للقيام بما هو سليم وعادل من أجل الشعب الفلسطيني.

وختاما، سيدي، أود أن أتوجه إليكم بثناء صادق على السماح لغير أعضاء المجلس بالإدلاء ببيانات قبل أن تتاح الفرصة للأعضاء بالكلام. وأؤكد لكم أن هذا موضع تقدير شديد من جانب غير الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل ماليزيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر أعضاء المجلس على عقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب.

مرة أخرى، يأتي المجتمع الدولي إلى هذه القاعة للإعراب عن حزنه للأحداث الرهيبة التي يستمر حدوثها في الشرق الأوسط. والبرازيل ما فتئت تدعو إلى حل الصراع بالوسائل السلمية. وفي مواجهة الأحداث الأخيرة، كررت حكومة البرازيل تأكيد هذا الموقف في البيانات الصحفية التي أصدرها خلال الأيام الماضية. كما نضم صوتنا إلى أصوات مجموعة ريو في الدعوة التي وجهتها أمس من أجل وقف فوري لجميع أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز والتدمير.

ومن الواضح أنه لا توجد تطورات إيجابية على أرض الواقع في الشرق الأوسط وإنما هناك اتجاه وحيد نرحب به ونشجعه بأقوى العبارات، وهو تزايد استجابة المجلس للتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في هذا الوقت. ففي أوقات يعاني فيها كثيرون في الشرق الأوسط من اليأس وخيبة الأمل، يتطلع الرأي العام العالمي إلى الأمم المتحدة على أمل أن يسود المنطق والسلام، في نهاية المطاف. ومن الطبيعي أن تعلق آمال كبيرة على إجراء محتمل من مجلس الأمن. ونرحب باتخاذ القرارين ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) في الآونة الأخيرة، ونؤيد ما ورد فيهما من عبارات. ولكن نؤمن بشدة أن المجلس يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك لتأكيد مسؤولياته في هذه المسألة.

والحكومة البرازيلية تظل تشعر بقلق شديد إزاء تزايد تدهور الحالة وسرعة هذا التدهور. وندعو الطرفين إلى الامتثال فورا وبدقة لقراري المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، خاصة فيما يتصل بوقف مجد لإطلاق النار. ونضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوة إسرائيل إلى وقف جميع الأعمال العسكرية في الأراضي المحتلة، ورد الاحتلال غير المشروع وأنشطة المستوطنات غير المشروعة، واحترام السلطة الفلسطينية وزعامتها، والانسحاب، دونما إبطاء، من المدن الفلسطينية. ويجب وقف الحظر الذي جلبه التصعيد العسكري على الأماكن المقدسة لديانات التوحيد الرئيسية الثلاث فورا.

لقد كانت الأعمال العسكرية الأخيرة المتخذة ضد مجمع السلطة الفلسطينية في رام الله محزنة، على الأقل. ويجب أن تفهم السلطات الإسرائيلية أن الاستعمال المفرط للقوة لا يولد أي شعور بالأمن لدى شعبها ذاته. بل أنه يؤدي، على عكس ذلك، إلى دعم تصاعد العنف وعمليات الانتقام البغيضة التي تبعد رؤية السلام بالنسبة للجميع. وندين قرار عزل الرئيس عرفات ومحاولات تعريض سلامته البدنية للخطر وإضعاف معنويات قيادته للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وستكون أية محاولة لنفيه من وطنه خطأ آخر جسيما لا يقبله المجتمع الدولي ولن يقبله.

إننا نتفهم تماما ما لدى الإسرائيليين والفلسطينيين من مظالم. فكلنا نريد وقف معاناتهم. ولكن الاستخدام القاتل، غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل، فضلا عن أعمال الإرهاب وعمليات التفجير الانتحارية غير المقبولة من جانب المقاتلين الفلسطينيين لا يؤديان سوى إلى تعريض أي احتمال لتحقيق تسوية سياسية دائمة للصراع في الشرق الأوسط لمزيد من الخطر. ونشعر بالفزع لأن الجانبين عجزا عن مواصلة السير نحو حل للصراع على أساس التفاوض، وإن موقف كل منهما من الآخر كل يوم، يبدو أنه صمم لزيادة تحقيق هذا الهدف بعدا.

وحكومة البرازيل تؤكد من جديد استعدادها للتعاون الكامل مع مجلس الأمن في تنفيذ الإجراءات الرامية

إلى استئناف عملية السلام وتعزيز التعايش السلمي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ونظل أمناء لتطلع دولة إسرائيل إلى العيش داخل حدود آمنة معترف بها وتطلع فلسطين إلى دولة مستقلة، وديمقراطية، قادرة على البقاء اقتصاديا.

ولا يوجد حل عسكري يستطيع تحقيق هذه الرؤية، على الإطلاق. ولا يمكن أن تتحقق من خلال جهود منفردة من أي طرف مهما كانت قوته ونفوذه. والطريق الوحيد يكمن في احترام حقوق الإنسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتتمثل الأدوات الوحيدة المحتملة في تلك التي تقوم على شرعية القانون الدولي. ويعتبر القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام النقاط المرجعية لاستئناف عملية السلام في تسوية يتم التفاوض عليها بين الطرفين. ويلزم وقف فوري لإطلاق النار، ولكن لا يمكن الحصول عليه عن طريق توسيع الاحتلال غير الشرعي واستخدام مزيد من القوة المسلحة. ولن يصمد أي وقف لإطلاق النار في غياب إطار سياسي.

إن المسألة العملية المعروضة علينا اليوم هي ما الذي يستطيع مجلس الأمن القيام به لتعزيز قضية المنطق والسلام. ونعتقد أننا بحاجة إلى مشاركة أنشط من جانب المجلس على أرض الواقع. ونؤمن أن المجلس يتحمل مسؤولية خاصة عن استعمال ما لديه من أدوات للمطالبة بالامتثال لقراراته. ونعتقد أن من واجب المجلس أن يدعو ممثلي إسرائيل وفلسطين إلى القيام، على أعلى المستويات الممكنة، بشرح ما يفعلانه للاستجابة لمطالب المجلس. ونؤمن أنه يجب أن يحصل المجلس على إحاطات إعلامية مباشرة من جميع المبعوثين الذين يواصل المجتمع الدولي دعم جهودهم. ونظل ملتزمين بفكرة إنشاء آلية دولية للرصد لمساعدة الطرفين على تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل وخطة تينيت، ودعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص أنتوني زيني على أرض الواقع. ويبدو الآن أنه لا بد من وجود دولي بدعم كامل من الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن يضع مجلس الأمن استراتيجية واضحة للمضي قدما بنهج جديدة وبناءة، مثل مبادرة الأمير عبد الله، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أيدها جامعة الدول العربية، مؤخرا. وأود أن أؤكد من جديد أن البرازيل ستؤيد بقوة أية مبادرة يقرها مجلس الأمن من أجل تحقيق الحرية السياسية والسلام والاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط بأكمله.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الوديّة التي وجهها لي.

المتكلم الأخير على قائمتي قبل أن أعلق الجلسة هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لي في هذا الوقت المتأخر. وأعلم أننا نسابق الزمن. لقد وعدت بأن ألتزم جانب الإيجاز، وسأفعل.

أولاً، أهنئكم يا سيدي على تبوئكم الرئاسة. ثم أعرب عن عميق التقدير لزميلي السفير بيتر كولبي، لرئاسته المثمرة للغاية، التي أصدر المجلس في الجلسة الأخيرة منها قراره ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

والسؤال هو إلى متى سنظل نكرر النصوص التي نصوغها الواحد تلو الآخر؟ لقد حان الآن وقت العمل. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى لكيفية إنفاذ قراراته. وتُظهر هذه المناقشات الشعور الدولي السائد سواء هنا في هذه القاعة أو في العالم الخارجي، غير أن على مجلس الأمن أن يجتمع الآن في قاعة أخرى ويتصدى جدياً لمسألة إمكانية تنفيذ قراراته.

لقد اجتمع المجلس منذ فترة وجيزة لا تتجاوز يوم الجمعة الماضي للنظر في الحالة المؤلمة في فلسطين. واتُخذ القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) لوقف هذا المد المتصاعد من العنف وسفك الدماء. ومن المؤلم أن حجم المذبحة لا يتناقص. فقد قضى كثيرون آخرون نحبهم وتولد عن العنف مزيد من العنف. ولا يبرهن هذا إلا على مدى العجز الذي انتاب مجلس الأمن وعلى ضآلة حظ قراراته ومقرراته من الاحترام. ولا يبعث هذا الاتجاه على القلق الخطير فحسب، بل يشير بدرجة مفزعة أيضاً إلى عجز هذا المجلس عن فرض سلطته الأدبية والاضطلاع بالالتزامات الواقعة على عاتقه بحكم الميثاق.

وقد قيل في الجلسة الماضية وما سبقها من جلسات ما يقوله معظم زملائي اليوم الواحد تلو الآخر ، ولذا فلن أكرر الأشياء التي قلتها في بياني الأخير. بل أقول فقط إن الوقت قد حان للتصدي بشكل جدي لمسألة تنفيذ قرارات هذا المجلس المعلقة دونما انتقائية ودونما إبطاء. فعلى ذلك تتوقف مصداقية هذه الهيئة ذاتها.

ونحث بقوة جميع الجهات المعنية على الوفاء بالتزاماتها بحكم الميثاق واتخاذ ما يلزم من خطوات لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، لكفالة وقف النار بشكل فوري وفعال جنباً إلى جنب مع انسحاب إسرائيلي من المدن الفلسطينية يتبعه استئناف عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة بخطة عمل تينيت وتقرير ميتشيل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها لي. نظرا لتأخر الوقت سوف أعلق الجلسة الآن إلى الساعة ١٥/٠٠. وأود أيضاً أن أوجه الشكر للمترجمين الشفويين على ما يبدونه من تفهم.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.